

PROVISIONAL

A/47/PV.24
2 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(بلغاريـا)	السيد غانيف	: الرئيس
(الرأس الأخضر)	السيد جيس	: شـم
	(نائب الرئيس)	
(بلغاريـا)	السيد غانيف	: شـم
	(الرئيس)	

خطاب السيد نور ملطان نزارباييف ، رئيس جمهورية كازاخستان
المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد بورسو (غرينادا)
السيد سيباسيوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)
السيد هيرمت (أنتيغوا وبربودا)
السيد توري (غينيا - بيساو)
السيد غياو (ميانمار)

برنامج عمل مؤقت

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التمحيدات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official
Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ .

خطاب السيد نور سلطان نزارباييف ، رئيس جمهورية كازاخستان

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى خطاب

لرئيس جمهورية كازاخستان .

امطحب السيد نور سلطان نزارباييف ، رئيس جمهورية كازاخستان الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كازاخستان ، فخامة السيد نور سلطان

نزارباييف ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية .

الرئيسي نزارباييف (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا أن أعبر عن

ارتياحنا العميق ، سيدي ، لانتخابكم لمنصبكم الرفيع ، وأتمنى لكم كل نجاح في

اطلاعتكم بواجباتكم بمفتكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية .

في الدورة السابقة قبلت جمهورية كازاخستان بالإجماع عضوا في الأمم المتحدة .

وباسم شعب كازاخستان ، يشرفني أن أعبر عن امتناننا العميق على تلك الخطوة ، وأن

أعلن أن جمهورية كازاخستان ، كدولة محبة للسلام ، قادرة تماما على الوفاء

بالتزاماتها المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وعلى الإسهام البناء في جميع مجالات

نشاط هذه المنظمة الدولية ذات المكانة المرموقة .

والدورة الحالية ليست أقل أهمية بالنسبة لنا ، ففيها سنحت لرئيس جمهورية

كازاخستان أول فرصة للتكلم من فوق هذه المنصة . وإنني أغتنم هذه الفرصة للتقدم

بالتحيات الحارة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . لقد أصبح من الصعب الآن أن

نتصور النظام العالمي الحالي بدون الأمم المتحدة . فالمجتمع العالمي يعلق العديد

من الآمال على هذه المنظمة الدولية الفريدة ، وعلى رأسها الأمل في تشكيل آلية يمكن

الاعتماد عليها وإقامة استقرار وأمن يعول عليهما .

إن العالم الآن على أبواب فترة نرى فيها أن تحديات المستقبل المقلقة
البادية للعيان أصبحت ترغمنا على الأخذ بتنسيق ذي نوعية جديدة وملك طريق جديد
لتنظيم جهودنا المشتركة .
وعلى أن نستوضح جوهر هذه العملية الجديدة غير المعروفة حتى الآن ، ويجب
أن نحسن قيادها في إطار مجتمعنا بأسره ، وقارتنا ومنطقتنا وبلدنا . وهناك جوانب
أود أن أركز انتباه الأعضاء عليها .

يتعلق الجانب الأول بالمجتمع العالمي نفسه والدور الذي تفضل به الأمم المتحدة في العالم . لقد ظهر في هذه الدورة بالفعل تفهم للحقائق الجديدة التي يجب أن تتحدد في خطة للعالم بأسره . وليس من قبيل الصدفة أن يكون هذا هو عنوان التقرير المعروف للأمين العام بطرس بطرس غالي . ونرى أن مفهومه للدبلوماسية الوقائية يمثل مبادرة سياسية رشيدة آتية في وقت مناسب للغاية ، وإنه ينبغي لكل أعضاء المجتمع العالمي أن يشاركوا في تحقيقها .

وفي هذا الصدد ، أرى الدبلوماسية الوقائية كنظام للتدابير السياسية والاقتصادية - الاجتماعية يستهدف منع بؤر التوتر الكامنة من الانفجار والاشتعال . وتحتل مكانا هاما فيه الأحوال بصورة جلية واضحة التي تعد لازمة للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، وكذلك المشاكل التي يتطلب اكتشاف وجودها تحليلا متعمقا لما يحتمل أن يتطور إليه الحال في المستقبل .

وليس من الصعب أن نفهم أن مسألة الحدود إنما هي صندوق بارود يمكن أن ينفجر في أية لحظة ، وعادة ما يصيب الانفجار لا من يلعبون بالنار وحدهم بل كذلك كثيرين غيرهم ممن ليس لهم بالمتسببين في الانفجار إلا صلة بعيدة جدا . وأرى أنه من الواضح أن مجرد سابقة واحدة في تعديل الحدود القائمة حاليا يمكن أن تتسبب في سلسلة من ردود فعل التفكك الجيوبوليتيكي لا يمكن التكهّن بعواقبها .

وعندما أشير إلى أهمية مبدأ حرمة أراضي الدولة ، أود أن أؤكد أنه كثيرا ما ينظر إلى حقوق الأقليات الوطنية اليوم على أنها مطابقة لحقوق الأمم في تقرير مصيرها ، بل يمضي هذا المنطق إلى حد إنشائها دولا مستقلة . وإذا أخذنا بهذا النهج ، فقد تظهر في جميع أنحاء العالم . نظريا ، آلاف الدول التي تتمتع بالسيادة وتتميز بالضعف الاقتصادي . وسيكون ذلك نموذجا خارقا على تحويل مبدأ من المبادئ إلى صنم يعبد والتطرف في ذلك إلى حد السخف المطلق .

وأرى أن المجتمع العالمي الذي يولي اليوم اهتماما كبيرا ، عن حق ، لحقوق الأقليات الوطنية عليه أن يحدد بوضوح معايير هذه الحقوق لكي يكفل أن يكون انتصار حقوق الإنسان وحقوق الأمم قائما على أساس انتصار الديمقراطية والسلام . وإلا ، فإنه

تحت ستار حق الأمة في تقرير مصيرها يمكن أن تصبح سلامة كل دولة موضع شك ويظل مبدأ الانفصالية المخرب معمولاً به بلا حد أو نهاية .

وفي نفس الوقت ، فإذا كنا بصدد البحث عن بؤر التوتر الكامنة ، ابتداءً من الوقت الحالي إلى القرن الحادي والعشرين ، فإنني أود أن أسترعي انتباه المجتمع العالمي ، في جملة مسائل أخرى تشير انشغالنا الشديد ، إلى مشكلة المياه في منطقة آسيا الوسطى التي قد تصبح بمرور الوقت مصدراً للنزاعات الخطيرة في قلب أقدام قارة . وأرى أننا في حاجة إلى الإسراع بالعمل الآن ، وليس فيما بعد ، من أجل إعداد مشروعات خاصة للأمم المتحدة توفر حلاً تدريجياً وفعالاً لمشكلة تزويد آسيا الوسطى بموارد المياه .

إن الحقائق المسلم بها على الصعيد العالمي انخفاض التوتر الجيوبوليتيكي بين الشرق والغرب وتعاقد المواجهة الخطيرة بين الشمال والجنوب . على أن ظهور المواجهة بين الشمال والجنوب وتعاقدتها لا ينقصان من حسن توقيت انخفاض التوتر بين الشرق والغرب . إن التعقد الذي طال أمده في العلاقات بين الشرق والغرب لن يتلاشى بمجرد تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وبالتالي ، أرى أن الجهود المقترحة للدبلوماسية الوقائية في مجالات بناء السلم وحفظه وتعزيزه يجب أن تبذل بالتساوي في كل مجالات التفاعل العالمي . وأؤكد ذلك لأن بعض التشويهات أصبحت واضحة بالفعل في هذا الصدد . واستناداً إلى أحداث الأشهر الأخيرة ، نجد أن جهود الأمم المتحدة هي في المقام الأول جهود ذات طابع سياسي أو عسكري - سياسي . ونلاحظ أن النواهي تستخدم بأكثر مما يستخدم التشجيع أو تستخدم الحوافز . إن هذه التدابير تستهدف تخفيف حدة التوترات الظاهرة على السطح ، إلا أنه لم يكن لها أي تأثير حتى الآن على جذور هذه الصراعات التي امتدت واستفحلت . ولقد أبرز مؤخراً من فوق هذه المنصة السبب الحقيقي لهذه الصراعات . فأغنى ٢٠ في المائة من سكان العالم ، وهم موجودون في البلدان الشمالية والغربية ، يستهلكون ٨٣ في المائة من إجمالي الناتج العالمي ، في حين أن أفقر ٢٠ في المائة من سكان العالم ، وهم موجودون في بلدان الجنوب والشرق ، لا يستهلكون إلا ١,٤ في المائة . وكما نرى ،

فإن دخل أغنى ٢٠ في المائة يعادل ٦٠ مرة دخل أفقر ٢٠ في المائة . وإنني أطلق على نسبة الـ ٦٠ الى ١ هذه اسم معادلة عدم التكافؤ العالمي . والى أن تبدأ هذه الفجوة في الضيق ، لن يتوفر لدينا أساس حقيقي للمنع الشامل للصراعات .

وأؤكد أننا في المحك الأخير لا ننادي بإعادة توزيع دخل أغنى ٢٠ في المائة لصالح الفقراء . فيجب أن تتغير معادلة عدم التكافؤ العالمي ، لا عن طريق تخفيض دخل أغنى ٢٠ في المائة بل زيادة دخل أفقر السكان من خلال تقديم المعونات المنظمة للمساعدة في تنمية بلدانهم . ولعل الأجدر بنا أن نفكر في إعادة توجيه جهود الأمم المتحدة صوب المنع الحقيقي للصراعات والتعرف على أسبابها الجذرية . فما هي الخطوات العملية التي يمكن أن تتخذ في هذا الصدد ؟

يمكنني أن أفهم اهتمام الأمين العام بالمشكلة الرئيسية التي تعرقل جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام ، وهي نقص الموارد المالية . ومن الواضح أن نفقات الأمم المتحدة لإقامة السلم وحفظه وتعزيزه لا بد من زيادتها عاما بعد عام . ولكن كيف يمكن تنفيذ ذلك ؟

وكما هو معروف تماما أن إجمالي نفقات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد بلغ حتى عام ١٩٩٢ مبلغ ٨,٣ بلايين من الدولارات تقريبا ، وهذا لا يصل حتى الى ١ في المائة من إجمالي نفقات الدفاع السنوية من جميع البلدان التي بلغت في نهاية العقد الماضي تريليون دولار تقريبا .

واقترح أن تشرع جميع البلدان ، اثباتا منها لحسن نيتها ، في إنشاء صندوق لجهود الأمم المتحدة لمنع السلام على أساس صيغة "واحد زائداً واحداً" . وهذا يعني أن تبدأ كل دولة بتحويل ١ في المائة من ميزانيتها الدفاعية الى الصندوق وتزيد تحويلاتها بنسبة ١ في المائة أخرى كل سنة . وبهذا يزداد المبلغ المخصص لحفظ السلام الى عشرة أمثاله بعد عشر سنوات .

ولا أعتقد أن الأمن الوطني لأي عضو من أعضاء المجتمع العالمي سيصاب بأي ضرر نتيجة لذلك الإجراء ، بل على العكس من ذلك فإنه سيعزز فعلا . ومن المناسب أن أذكر هنا قصة شرقية تروى عن بعض الناس الذي أجروا مباراة في القوة ، فأظهر أحدهم القوة

في عضلاته وقبضتي يديه ، ووجد الآخر القوة في صلابة جمجمته ، والثالث في رشاقة قدميه ، والرابع في حدة لسانه . ولكن رجلا حكيما تذكر القلب الذي لا يمكن أن توجد قوة بدونه ، واقترح أن يتنافسوا في الكرم . وكرم كل بلد هو العامل الذي سيحدد الدرجة التي ينفذ بها اقتراحي ، وهذا نوع من المنافسة من أجل خير العالم كله . وجمهورية كازاخستان على استعداد للبدء في هذه العملية فورا . وبطبيعة الحال ، هناك أيضا طرق أخرى يمكن توفيرها للدول لكي تساهم في صندوق جهود الأمم المتحدة لصنع السلام .

والجانب الثاني الذي أود أن أتناوله هو مشكلة السلم والأمن في قارتنا آسيا ، أو بشكل أعم في أوراسيا . وأشير إلى المبادرة التي قامت بها جمهورية كازاخستان لعقد مؤتمر معني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا . وفكرة بناء هياكل للأمن والتعاون في آسيا على نفس نمط هياكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا موجودة من مدة طويلة إلا أنها لم تحظ بعد بالتأييد الواسع النطاق .

ولقد كان المرتجى أن تؤدي التجربة المغيدة لأنشطة المنظمات القارية الموجودة في الأمريكيتين وفي إفريقيا وأوروبا إلى حمل آسيا بدورها على إقامة هيئات موحدة للتفاعل والتعاون . ولكن هذا لا يحدث ، وهناك عدة أسباب واقعية لهذه الحقيقة . فالسياسيون والمحللون الذين ينتقدون فكرة إقامة هياكل للأمن والتعاون في آسيا كثيرا ما يتحججون بحجة وجهة تقول إن مستوى التباين ، أي عدم التجانس ، الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بين البلدان الآسيوية أعلى بكثير منه بين بلدان أوروبا أو الأمريكيتين أو إفريقيا . ومثل هذا التباين في الشؤون الاقتصادية والسياسية يخل بطبيعة الحال بسير أعمال الهياكل القارية للأمن الجماعي .

ويمكن الرد على هذا بالحكمة الشرقية المشهورة التي تقول : رحلة الالف خطوة تبدأ بخطوة أولى واحدة . فليس من الضروري بأي حال من الاحوال التحول الى الهيكل الاسوي الموحد والامن الجماعي بالنسبة لكل هذه الانماط من التفاعل في وقت واحد . ويكفي أن نبدأ في تصحيح أوجه التباين أو عدم التجانس في مجال معين ، وعلى سبيل المثال في المجال العسكري السياسي أو الاقتصادي ، ثم نتطلع بعد ذلك الى إيجاد نهج مشتركة في مجالات أخرى من التعاون . والتحرك صوب مثل هذا الهيكل القاري يمكن أن يحدث على خطوات عديدة وعلى أساس مرحلي . وعلى سبيل المثال يمكن الانتقال من العلاقات الثنائية ، مروراً بالهيكل والتجمعات الاقليمية والقارية التي تشمل انواعاً معينة من التعاون - من خلال تطوير تدابير بناء الثقة والامن الجماعي فضلاً عن التفاعل الانساني والاقتصادي والثقافي - الى أجهزة التعاون القاري المشتركة التي تشمل طائفة عريضة من المشاكل .

والصورة المتوخاة لهذه العملية ومراحلها الرئيسية قد تكون كما يلي :

المرحلة الاولى يمكن أن تتمثل في عمل تحضيرى لتنظيم وإدارة المؤتمر المعنى بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا ، ويكون إطارها الزمني التقريبي هو عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٤ .

والمرحلة الثانية يمكن أن تتضمن الإسراع بعمل المؤتمر ، وزيادة عدد أعضائه ، وتكييفه ليكون إطاراً لمؤتمر الامن والتعاون في آسيا ولتشكيل هيكل آسيوية جامعة على غرار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وإطار هذه المرحلة الزمني التقريبي يمكن أن يكون عام ١٩٩٤ الى عام ١٩٩٨ .

والمرحلة الثالثة قد تتضمن تحديد مسار تطور مؤتمر الامن والتعاون في آسيا ، وتعزيز هيكله الدائمة ، وإيجاد تفاعل بين مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وبينه وتكوين هيئات عبر قارية في مجالات معينة من مجالات التعاون . والإطار الزمني التقريبي لهذه المرحلة يمكن أن يكون عام ١٩٩٨ الى عام ٢٠٠٠ .

والمرحلة الرابعة يمكن أن تتمثل في تكوين مؤتمر عبر قاري موحد للأمن والتعاون في أوراسيا ، وإيجاد آلية للتفاعل الدائم بين النظم القارية للأمن الجماعي في آسيا وأوروبا وأفريقيا والأمريكيتين ، مع إمكانية إنشاء نظام عالمي موحد للأمن الجماعي والتعاون . وإطارها الزمني التقريبي يمكن أن يكون عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ .

نحن في آسيا نعيش في أرض عظيمة . لقد ولدت كل الأديان الرئيسية في العالم - اليهودية والبوذية والمسيحية والإسلام - في أرض قارتنا المقدمة . وكل المعلمين الروحانيين للبشرية ابتداء من لاو - متسي وبوذا ، ويسوع المسيح ومحمد ، وانتهاء بأعظم المفكرين المعاصرين من أمثال المهاتما غاندي ، ولدوا في ركننا من العالم . فهل يتعذر على آسيا أن تستوعب كل ما تجمع عبر العصور وتبلور مفهومها جديدا للتعاون القاري والأمن الجماعي ؟

إن هذا الموقف لا يفترض بحال من الأحوال الاستغناء عن الغير ممن هم خارج منطقتنا . إننا لن ننفلق على أنفسنا في إطار حدودنا القارية . بل على العكس فإننا ، حرصا على مصلحة البلدان والشعوب الآسيوية ، سوف نقتني أفضل الأشياء التي ظهرت في الأماكن الأخرى من العالم .

وإنني مقتنع بأننا ينبغي أن نسعى سعيا جماعيا من أجل التوصل إلى أفضل سبيل لمواجهة تحديات المستقبل ، وإرساء دعائم جديدة لوجود البشرية في عالم أكثر تكاملا مما كان في أي وقت مضى . وعلى ذلك ، أقترح أن نعقد دورة إستثنائية أو مؤتمرا للأمم المتحدة لبحث مشاكل حقبة ما بعد إنتهاء المواجهة ، لأن رسالة الأمم المتحدة تكمن في القيام بدور حاسم في بلوغ مستويات أعلى من التنظيم في المجتمع الدولي . والأمم المتحدة ذاتها قد يلزم إلى حد ما إعادة تنظيمها ، وهذا يشمل مسألة العضوية في مجلس الأمن .

والجانب الثالث الذي لا ينبغي أن تفوتنا الإشارة إليه يتصل بالأحداث التي تجري في كومنولث الدول المستقلة .

إن الهيكل الهش للكونمولث ، الذي أنشئ في نهاية العام الماضي لم يأخذ بعد في الحسبان ، بشكل كامل ، التقاليد العريقة للتفاعل فيما بين الدول والشعوب في ذلك الجزء من أوراسيا . ونتيجة لذلك فإن عمليات التحول الى اقتصادات السوق الحر والديمقراطية في الكومنولث يماحبا عدم استقرار اجتماعي - اقتصادي وسياسي ، وزيادة في حدة الصراعات القائمة وظهور صراعات جديدة .

وتبذل كازاخستان كل جهد ممكن من أجل إعادة إنشاء منطقة جمركية واقتصادية مشتركة ذات صورة جديدة في إطار منطقة موحدة للتجارة الحرة .

إن الواقعيين في كومنولث الدول المستقلة لا تساورهم أية أوهام بشأن المساعدة التي وعدت بها روسيا والبالغ قدرها ٢٤ بليون دولار . ونحن ننظر نظرة هادئة الى السياسة الانعزالية الجديدة التي تتبعها بعض بلدان العالم إزاء الكومنولث . ونذكر أن بإمكاننا نحن أنفسنا ، بجهودنا الذاتية ، أن نوقف التدهور الصناعي ، وانغمص العلاقات الاقتصادية ، والتضخم المفرط ، وغير ذلك من عوامل الهدم . بيد أننا على الرغم من الجهود الرامية الى تعزيز مبادئ التنسيق وعملية التكامل ، لا نستبعد أن تسود في الكومنولث في المستقبل القريب اتجاهات مناقضة ، مما قد يؤدي إلى تحول منطقة الكومنولث بأسرها الى منطقة عدم استقرار وتفكك . وإنني على ثقة بأن مثل هذه العاقبة المحزنة لن تكون في مصلحة أحد في العالم .

وفي هذا الصدد ، أعتقد أن مفهوم الاكتشاف المبكر للصراعات المحتملة والدبلوماسية الوقائية يمكن أن يجد مجالا للتنفيذ العملي المباشر في الاتحاد السوفياتي السابق . وأشير أساسا الى تعزيز مناطق الاستقرار الموجودة في الكومنولث ، ثم توسيع نطاقها تدريجيا عن طريق تخفيف التوترات في مناطق الصراع . وتحقيقا لتلك الغاية ، أقترح إنشاء مركز إقليمي ، أو لجنة تابعة للأمم المتحدة ، للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى . ويمكن أن يكون مقر هذا المركز هو الما - أتا ، عاصمة دولتنا .

وأخيرا ، أود أن أناقش القضايا الحيوية الهامة الخاصة بالبيئة والحماية البيئية . وفي كازاخستان تتجلى أهمية هذه القضايا في منطقتين على الأقل ، هما منطقة بحر أرال وسيميبيلا-لتنسيك .

إن بحر آرال قد بدأ يجف ، وهو منطقة كارثة إيكولوجية تتطلب مساعدة طوارئ دولية واسعة النطاق . إن جفاف حوضه ، مقترنا بانتشار ١٥٠ مليون طن من الغبار المالح ، يسبب تدهورا هائلا في البيئة ، ويزيد الآثار السلبية على الاقتصاد والصحة في منطقة شاسعة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة . إن هذا يشكل في الوقت الحاضر مأساة لعشرات الآف من الناس ولكنه دون تدخل الأمم المتحدة لمعالجته كحالة كوارث قد يعني مأساة لملايين من الناس .

وكازاخستان تشعر بالإمتنان لقرار قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إعتماد مشروع مساعدة يرمي الى وضع خطة لإنقاذ بحر آرال ، وهي ممتنة أيضا لاقتراح فريق الخبراء التابع لبرنامج البيئة إعلان حوض بحر آرال منطقة كارثة إيكولوجية عالمية . والمشكلة الإيكولوجية الحادة الأخرى التي نعاني منها هي موقع التجارب النووية في سيميبيلاتنيسك ، الذي أقيم على أرض كازاخستان ضد إرادة شعبنا . والقوة الإجمالية للرؤوس الحربية النووية التي فجرت هنا ، في الجو وعلى سطح الأرض وفي باطن الأرض قد جلبت المعاناة لأكثر من نصف ملون شخص . إنها تزيد بمئات المرات عن قوة المتفجرات التي جلبت المأساة لهيروشيما ونجازاكي .

وبقرار من حكومتنا ، أغلقنا مصدر الموت هذا ، ولكن سيحتاج الأمر الى موارد هائلة لتطهير هذه المنطقة ولشفاء المصابين وضمان سلامة الاطفال الذين يولدون هنا . وعلى ذلك فإن شعب كازاخستان سيحتاج الى مساعدة دولية فعالة .

نحتفل اليوم ، الموافق ٥ تشرين الأول/أكتوبر ، بذكرى إنشاء مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . وإذ تدرك كازاخستان أهميته التي لا مراء فيها ، فإنها تأمل أن يقدم المركز مساعدة تقنية واستشارية فعالة لبرامج تنميتها الحكومية في مجال التشييد الحضري والريفي .

إن شعب كازاخستان لديه قول مأثور هو "أيلو زهيلدا ال زهانا" ، ومعناه الحرفي هو "إن العالم يتجدد كل ٥٠ سنة" . إن نصف القرن الأول من وجود الأمم المتحدة قد اتسم بالمواجهة بين الدولتين العظميين وعبء التكتلين العسكريين المتعارضين .

والآن لدى المجتمع العالمي فرصة تاريخية لكي يجد في قالب الأمم المتحدة وسائل تحقيق التعاون الفعال من أجل السلم والتقدم . وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا للاستفادة الكاملة منها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على البيان الذي أدلى به توا .

أُصِطْحَب السيد نور سلطان نزار بابايف ، رئيس جمهورية كازاخستان الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بورسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ببالغ السعادة يتقدم وفدي الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بتحيات حكومة وشعب غرينادا وأطيب تمنياتهما . ونود أن نتقدم اليكم ياسيدي بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . ويشيد وفدي بالسيد ميمر الشهابي ، سفير المملكة العربية السعودية ، على الطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

كما نفتنم هذه الفرصة لنقدم بالتهاني الى الأمين العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، ونشني على القيادة القوية التي أتى بها الى الأمم المتحدة وعلى تفانيه في النهوض بمهامه منذ أن تولى منصبه .

ويسعد وفد غرينادا أن يرحب في الأمم المتحدة بالأعضاء الجدد الـ ١٣ : اذربيجان وأرمينيا ، واوزبكستان ، والبوسنة والهرمك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسان مارينو ، وسلوفينيا ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا .

إن الحالة العالمية الراهنة بمثابة سناريو معقد دون شك . فانتهاء الحرب الباردة ، والتحول الديمقراطي السريع في العالم بأسره ، وبروز المشاعر القومية الجديدة ، وظهور عدم التسامح تجاه الاختلافات العنصرية الدينية والثقافية ، وتشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، كل هذا قد أدى الى إعادة تشكيل البرامج وإعادة ترتيب الأولويات ، محليا وإقليميا وعالميا . والآن يبدو أن المصالح الاقتصادية تعطي الأسبقية في معظم إن لم يكن جميع الاعتبارات .

يعلن دعاة هذه التغيرات أن هدفهم هو قيام نظم إنتاجية كفؤة وتنافسية ، وتجارة حرة والتخلي التام من كل تحكم في قوى السوق . إلا أن هذه الأهداف ، وإن كانت تبدو محايدة في ظاهرها ، فإنها في الحقيقة تميل ميلا شديدا لصالح الاقتصادات المتقدمة تكنولوجيا ولا تبدي أي حساسية تجاه قدرات وأولويات البلدان النامية .

لا يمكن انكار وجود أهداف أخرى لها نفس الأهمية ، بل لها الأولوية ، تريد البلدان الأقل نموا تحقيقها . إن الاقتصاد السوقي اقتصاد يجري حقا إتقانه وقد آن الاوان لاستجابات جادة هدفها إزالة ظروف الفقر والحرمان الواسعة الانتشار في العالم الحديث . لا بد من تنشيط هذه العملية لتحقيق هدف ملح يتمثل في ضمان تدعيم التقدم الاقتصادي بالمساواة الاجتماعية ، وبالتخليص من العوز ، وتأمين التمتع بالمحبة الجيدة ، والتعليم ، وممارسة حقوق الانسان الاساسية . مما لا شك فيه ، أن هذه الشواغل ستثار في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقترحة ، التي يسر حكومتني أن تؤيدها . وإذا أخفقنا في تطوير استراتيجيات وبرامج لمعالجة هذه المشاكل ، فإن ظروف المجاعة والفقر والحرمان الاجتماعي المتزايدة ستؤدي الى اضطرابات خطيرة للغاية وعدم استقرار على الصعيد العالمي .

إن غرينادا تتعامل مع هذا العالم الاقتصادي البارد الجديد على الصعيدين المحلي والاقليمي . وأود أن أوضح أن حكومة وشعب غرينادا يدركان ويقبلان أن مسؤولية النهوض ببلدنا تقع ، أولا وقبل كل شيء ، على كواهلنا .

لقد اتخذت غرينادا خطوات لإعادة هيكلة اقتصادنا في مواجهة عجز مالي شديد ، يهدد بإضعاف أهليتنا الائتمانية ، وحرماننا من إمكانية النمو والتنمية وإفقار شعبنا . إن لبرنامج التكيف الهيكلي الذي فرضناه على أنفسنا تكاليفه الاجتماعية والسياسية وغيرها من التكاليف . بيد أن حكومتني مقتنعة أن بوسعنا بالإدارة الحكيمة لمواردنا المحدودة ، والاستعداد للتضحية ، والقيادة السياسية الحاسمة والتماسكة ، والمساعدة الخارجية ، أن نستعيد رفاهنا الاقتصادي ، وأن نضع بلدنا على طريق النمو السليم ، ويسر وفدي أن يعلن عن تحقق بعض التحمن بالفعل ، وإننا نتطلع قدما الى تحقيق جميع أهداف برنامج تكيفنا الهيكلي* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جيسس (الرأس الأخضر)

يشق على البلدان الصغيرة ، ولا سيما البلدان الجزرية النامية ، بكل ما تمثله لها التنمية من صعوبات خاصة ، أن تنافس البلدان المتقدمة النمو على الساحة العالمية . وبينما ندلل على عزمنا المعقود على أن نساعد أنفسنا ، نناشد البلدان المانحة أن تولى اعتبارا متجددا للصعوبات التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة . ونهيب بالمجتمع الدولي بصورة عامة أن يقدم لنا التنازلات التي نحتاج إليها لتحقيق أهدافنا الانمائية .

وبينما نجتمع هنا في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ، هناك عدد من الدول الجزرية الصغيرة في الكاريبي - وهي دول تعتمد إلى حد بعيد على صناعة الموز ، يُواجه بدعوة قاسية من بعض البلدان ، لإدراج الموز في إطار مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة . ويعلن وفد بلادي أن هذه الحملة قد تؤدي إلى القضاء على صناعة الموز في جزرنا . وما سياتر على ذلك من مصائب اجتماعية وزعرعة الاستقرار السياسي سيكبدنا تكلفة تجلب الدمار على مجتمعاتنا . ويمكن تجنب هذه الحالة إذا ما استمرت الأوضاع الراهنة . وتكرر غرينادا الدعوة إلى توخي المرونة في مسألة الموز ، كما تهيب بجماعة الضغط المؤيدة للتعريفات الجمركية أن تخفف من ضغوطها .

وفي هذه المرحلة الخاصة من تاريخ منطقة الكاريبي ، نواجه الضرورة الملحة لتنظيم استجابتنا للنظام الدولي الجديد . في وقت سابق من هذا العام تلقت حكومات الاقليم بالسور تقرير لجنة جزر الهند الغربية التي كلفت بدراسة الأوضاع في المجتمعات الكاريبية ، والتقدم بتوصيات لإعداد المنطقة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقرن الحادي والعشرين . وكان تقرير اللجنة ملهما للغاية ، فقد حدد للمنطقة بعض النهج المفيدة . وتطلع غرينادا إلى أن يدرس رؤساء حكومات منطقة الكاريبي توصيات اللجنة دراسة وافية .

أما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا ، فقد بشر ببداية جديدة ، وكان دون شك ، أحد أهم انجازات الامم المتحدة . وتود حكومتي أن

تشني على السيد موريس سترونغ وأعضاء أمانة المؤتمر بأكملهم ، للنجاح الذي توج أعمال تلك القمة ، وأن تتقدم بالتهاني إلى حكومة البرازيل على ما حقته من نجاح في استضافة هذا المؤتمر الذي ستتضح انجازاته الحقيقية مع مرور الوقت ، من خلال تطبيق خطة العمل الخاصة بالتنمية المستدامة - أي جدول أعمال القرن الـ ٢١ ، الذي يتصدى على نحو شامل للعلاقة الحيوية الوثيقة بين التنمية والشواغل البيئية . وقد سعد بلدي أيضا بعقد الاتفاقيتين الخاصتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي ، وللتين فُتحتا للتوقيع في قمة ريو . ونحن نتطلع إلى التنفيذ المبكر للاتفاقيتين . وتحت حكومة غرينادا على بذل جهود صادقة لإنشاء الآليات وتعزيز الاستراتيجيات والالتزامات الخاصة بالموارد المتفق عليها . فذلك يعد ضرورة مطلقة من منظور الدول الجزرية الصغيرة على وجه الخصوص .

إن اهتمامنا البالغ برفاة شعبنا وصحة بيئتنا ، ولاسيما البيئة البحرية الهشة التي نعتمد عليها اعتمادا كبيرا ، يفرض علينا أن نسجل احتجاجنا الشديد على أطنان المواد المشعة المقرر شحنها عبر البحر الكاريبي في وقت لاحق من هذا الشهر . لقد بلغت مشاكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال مستويات لا يستطيع أي بلد أن يكافحها بمفرده . ويتطلب منا أمن دولتنا وسلامة سيادتها ، وحكم القانون وسلامة مؤسساتنا الاقتصادية والمالية ، أن نشابر في هذا الكفاح . وتود حكومتنا أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها للجهود التي اضطلع بها عدد من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة الدول النامية في الحملة التي تشنها ضد تجارة المخدرات . ونحن نلتمس زيادة المساعدة المتعددة الأطراف كيما نتمكن من اتخاذ تدابير شاملة تهدف إلى تقليص الطلب على المخدرات وتحريمها وإعادة تأهيل الضحايا ، وفرض العقوبة المناسبة على مروجي هذا الشكل الخاص من أشكال الموت والدمار .

ويؤسفنا أن نلاحظ أنه بينما يحرز تقدم في المجال السياسي ، من حيث التوصل إلى حلول سلمية لبعض المصراعات ، والتخفيف من حدة التوترات الايدولوجية ، مازالت أعصاب المجتمع الدولي تهتز إزاء الأوضاع في البلقان ، وعلى الأخص بسبب الأدلة التي

تؤكد حدوث ما يوصف "بالتطهير العرقي" . وإذ تسلم حكومة غرينادا بأن السلم والإستقرار أساسيان للنهوض بالتقدم الاجتماعي ، فإنها تود أن تؤكد من جديد دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى وقف القتال في يوغوسلافيا . وإننا لندعو المجتمع الدولي إلى القيام بعمل متضامن لوضع حد للنزاع الذي قد يتصاعد ويتحول إلى صراع أوسع نطاقا يستعصى حله .

ولا تزال حكومتي تهتم اهتماما بالغا بالحالة في جنوب أفريقيا . ومن الواضح أن استمرار العنف يهدد العملية التفاوضية ، ويعطل الانتقال إلى جنوب أفريقيا الديمقراطية . ويساورنا القلق لأنه في الوقت الذي اتخذت فيه خطوات كبيرة لتفكيك دعائم الفصل العنصري ، لابد من بذل جهود أكبر للتعجيل بخطى الإصلاحات التي تعزز المناخ المؤاتي للنشاط السياسي الحر والديمقراطية الخالصة . ومن ثم فإن حكومة غرينادا ترحب بالبوادر المبشرة الأخيرة التي تشير إلى استئناف الحوار بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة جنوب أفريقيا .

وترحب حكومتي أيضا بمحادثات السلام الجارية بين الأطراف الأساسية في صراع الشرق الأوسط ، وتود أن تمنح بمواصلة الحوار وبتوخى المرونة بغية التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل هذه المنطقة .

على مدار السنة الماضية فشلت مبادرات عديدة لإعادة رئيس هايتي المخلوع ، جون بერთان أريستيد إلى الحكم . ولم تحقق الجزاءات التي أعلنتها منظمة الدول الأمريكية النتائج المتوقعة بسبب عدم الرغبة الواضحة من جانب بعض البلدان في تنفيذ هذه التدابير . وتود حكومتي أن تكرر الاعراب عن تأييدها لعودة حكومة هايتي المنتخبة بالطرق الدستورية إلى السلطة . كما تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عودة الديمقراطية إلى هايتي .

ويتوقع المجتمع الدولي الآن وعن حق ، أن تزداد مشاركة الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن العالميين . ومن المتوقع في نفس الوقت ، تركيز مزيد من الاهتمام والموارد على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية للبلدان

النامية . ويود وفد بلادي أن يشجع على بذل المزيد من الجهود لتحقيق غنائم السلم وتوجيهها صوب تلبية تلك الاحتياجات .

وإن حكومة غرينادا لعل علم بالجهود المقدمة الجارية في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة ولإعادة تنشيطها بهدف زيادة فاعليتها ومردود التكلفة فيها . ونحن نتوقع أن يؤكد هذا التنشيط على أولويات البلدان الأكثر حاجة ، وهي البلدان النامية . واننا لعل يقين بأن اللجان الاقتصادية الإقليمية بمقدورها أن تتصدى لطائفة عريضة من القضايا الانمائية ، وينبغي بالتالي ، منحها قدرا أكبر من الاستقلالية في تنفيذ البرامج الإقليمية .

إن المعوقات المالية التي تواجه الأمم المتحدة تشكل لغرينادا مصدر قلق عميق ، وأنني على ثقة بأن هذا هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء . ونحن نسلم بأهمية وجود أمم متحدة قوية ماليا ولديها القدرة على التصدي على نحو فعال للمشكلات ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني ، وعلى تعزيز السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . ونسلم - في الوقت ذاته - بأن حكومات عديدة تواجه صعوبات جمة في الوفاء بالتزاماتها المالية الأساسية . وليس هذا هو الوقت المناسب لاضافة التزامات جديدة بسبب قضايا طائشة وصراعات حمقاء .

وإذ نقترب من نهاية العقد الدولي للمعوقين ، لابد وأن نعترف بأنه لم ينجز الكثير لتمكين المعوقين من أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم أنداد لغيرهم من المواطنين . وفي هذا المضمار تفتنم حكومة بلادي هذه الفرصة لتشجيع التدابير الرامية إلى تعزيز المشاركة الامثل والرفاه للمعوقين في مجتمعاتهم .

بالرغم من ضخامة العمل الذي ينبغي القيام به من أجل بناء الديمقراطية وترسيخها وتحسين مستوى معيشة الشعوب في كل مكان ، تعتقد غرينادا أن تطلعاتنا ستتحقق بفضل الجهود الجماعية لكل الدول ، والمشاركة الهادفة للأمم المتحدة .

السيد سيباسيوث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللاوية ؛

والترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد) : باسم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، أود أن أتقدم اليكم - سيادة الرئيس - بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وإنني مقتنع بأنكم ستفعلون باقتدار بالمهمة الكبيرة التي كلفتم بها الجمعية العامة .

كما أود أن أعرب عن أصدق التهاني للأمين العام ، سعادة السيد بطرس بطرس غالي ، الذي يتولى مهام وظيفته ومسؤولياته الرفيعة في وقت تتطلب فيه الحالة العالمية أن تظطلع الأمم المتحدة بدور هام .

ولا يسعنا أن نفوت هذه الفرصة دون أن نشيد اشادة خاصة بسلفه ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على اسهامه النشط في الدفاع عن قضية منظماتنا .

إننا نرحب ترحيباً حاراً بين طهرانينا بالأعضاء الجدد : جمهورية أذربيجان ،
وجمهورية أرمينيا ، وجمهورية أوزبكستان ، وجمهورية البوسنة والهرسك ،
وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجمهورية جورجيا ، وجمهورية سان مارينو ،
وجمهورية سلوفينيا ، وجمهورية طاجيكستان ، وجمهورية قيرغيزستان ، وجمهورية
كازاخستان ، وجمهورية كرواتيا ، ويعد انضمامها خطوة هامة صوب عالمية منظمنا .

إن الوضع العالمي في حالة تغير عميق ، تغير معقد ومفعم بأمل جديد في آن
واحد . فما هي المواجهة النووية والعسكرية وقد أخذت في التلاشي تدريجياً بعد تفكك
الكتلة الشرقية . بيد أن العديد من الصراعات الأهلية والحروب الإثنية والاصطدامات
الدينية والمنازعات على الحدود ، مازالت تعكر صفو العديد من بلدان العالم ، ومن
ثم تهدد السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي تهديداً خطيراً .

وبالرغم من كل هذا ، لابد من ملاحظة أن المناخ العالمي أخذ في التطور صوب
التعاون والتنمية وتسوية المشاكل العالمية ، بما فيها تلك المتصلة بالفقر والبؤس
والبيئة .

ويتعين على الأمم المتحدة ، في هذا العالم المتغير الذي بدأ يتبلور فيه
النظام الدولي الجديد ، أن تفضّل بدور رئيسي في الجهود الجماعية الرامية إلى
تحديد هذا النظام الجديد الذي يجب أن يستجيب على نحو منصف لحقوق ومصالح كل
البلدان والشعوب دون تمييز ، وأن يستند إلى مبادئ التعايش السلمي ومبادئ ميثاق
الأمم المتحدة . لذا ، من الضروري إعادة تنشيط وتشكيل الأمم المتحدة ، وإضفاء
الطابع الديمقراطي عليها ، إذا ما كنا نريد لهذه المنظمة أن تكون قادرة على
الانطلاق بالمهام التي تنتظرها في الحقبة الجديدة .

إننا مازلنا نعيش في عالم يتسم بعدم اليقين وبوجود عدد كبير من المشاكل
والصراعات في مناطق مختلفة .

ففي أوروبا ، لا تزال الحالة السائدة في يوغوسلافيا السابقة آخذة في التردّي
على نحو خطير . وهي تشكل مصدراً رئيسياً للقلق المجتمع الدولي ، وتهديداً للسلم والأمن

الاقليميين والعالميين . ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير الواجبة لوضع حد لهذا الصراع الاثني من أجل استعادة السلم والامن والحياة الطبيعية إلى ذلك الجزء من العالم .

أما في جنوب افريقيا . فبالرغم من بعض الاملاحات السياسية ، مازالت اصى نظام الفصل العنصري قائمة لم تمس . ومازال نظام بريتوريا يلجأ إلى العنف لقمع السكان السود ، في الوقت الذي يواصل فيه المؤتمر الوطني الافريقي ، بقوة وعلى نحو بناء ، نضاله لنصرة قضيته العادلة . وتشارك الحكومة اللاوية المجتمع الدولي مشاركة كاملة في جهوده الرامية إلى دعم كفاح الغالبية العظمى من ذلك الشعب ، من أجل جعل جنوب افريقيا بلدا ديمقراطيا وغير عنصري .

ولا تزال الحالة في الشرق الاوسط محفوفة بالتوتر والمخاطر . فاسرائيل تكرر احتلالها للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية . ونحن نؤكد من جديد الرأي القائل بأن كل جهود السلم المبذولة الآن بغية التوصل إلى حل عادل شامل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط - ولبها قضية فلسطين - يجب أن تعمل صوب التنفيذ السريع لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وغيرهما من قرارات الامم المتحدة التي تطالب بانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

أما في الخليج الفارسي ، فلم يستتب السلم والامن بعد حتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وذلك بسبب التهديدات والمحاولات الرامية إلى القيام بأعمال عدائية أخرى .

وفي غربي آسيا ، لا تزال أفغانستان مسرحا لحرب أهلية وعلى المجتمع الدولي أن يناشد كل الأطراف المعنية أن تنهي فورا صراعاتها بغية تحقيق الوفاق الوطني فيما بين الأفغانيين ، وإرساء الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، أدى توقيع اتفاق الشمال والجنوب بين جمهوريتي كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا بشأن المصالحة ، وعدم الاعتداء ، والتبادلات ، وكذلك الاعلان المشترك بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الاسلحة النووية ، الى الاسهام في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين ، وفتح فرصة جديدة لإحلال السلم والاستقرار والتعاون في شبه الجزيرة الكورية ، كما عزز السلم والامن في منطقة شمال شرقي آسيا وفي بقية أنحاء العالم .

وفي منطقة جنوب شرقي آسيا ، فإنه بالرغم من وجود بعض عوامل عدم الاستقرار تتجه الحالة في مجملها صوب السلم والاستقرار والتعاون والتنمية لصالح شعوب المنطقة بأسرها . وفي هذا السياق ، قامت حكومة لاو ، بدافع من الرغبة في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان المجاورة ، وتطبيقا لسياستها الخارجية الثابتة القائمة على مبادئ التعايش السلمي الخمسة ، بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع مملكة تايلند ، وأصبحت طرفا في معاهدة بالي لعام ١٩٧٦ . كما حصلت على مركز المراقب في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وسوف تستمر في العمل بنشاط من أجل تحقيق التعاون المثمر في جنوب شرقي آسيا ، بغية تعزيز التقدم والرخاء في المنطقة ، والاسهام بالتالي في تعزيز السلم والتنمية في العالم كله .

وفيما يتعلق بمسألة كمبوديا ، أدى التوقيع على اتفاقات باريس ، في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الى إرساء الاسس لتسوية سياسية شاملة للصراع ، تجعل من الممثلين وضع نهاية للمعاناة التي تحملها الشعب الكمبودي خلال الحرب الاهلية التي طال أمدها ، فضلا عن إقرار السلم والهدوء في أرض أنفكور النبيلة . إن الامتثال التام والتنفيذ الكامل لهذه الاتفاقات أمر مطلوب من أجل تلبية تطلّعات ومصالح الشعب الكمبودي .

وفي بلدي ، أدى تنفيذ سياستنا الخاصة بالتجديد الى تحقيق نجاحات هامة . فقد توفرت ضمانات قوية للاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي . وتطورت الديمقراطية وإعمال حق الشعب في صنع القرار بشكل جماعي تطورا مطردا وفقا لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعادات المتبعة في بلدنا . وفي العام الماضي ، أدى اعتماد الجمعية الوطنية لأول دستور للجمهورية الى تمكين بلدنا من السير قدما بشكل تدريجي صوب دولة القانون . وفي اطار تلك السياسة ، نقوم بتركيز كل جهودنا على تخليص بلدنا من التخلف . ولبلوغ هذه الغاية شجعنا الاستثمارات الاجنبية ، وكشفنا التعاون مع البلدان الاخرى ، واستفدنا من كل القطاعات الاقتصادية التي تستخدم آليات الاقتصاد السوقي بغية استغلال كل امكاناتنا الوطنية وتحسين ظروف معيشة شعبنا ماديا وروحيا .

إن الاقتصاد العالمي تشوبه الآن حالة من اللبس وعدم اليقين . وقد شهد في العام الماضي أول كساد عالمي منذ عقد الاربعينات . وعلاوة على ذلك ، لا تزال عملية الانتعاش ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر . ولا تزال البلدان النامية تعاني من سياسات وممارسات اقتصادية قسرية . فالعبء الخانق للديون الخارجية ، وتضاؤل الموارد المخصصة للتنمية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتفاقم حالة التدفق العكسي لرأس المال ، وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، وإزدياد النزعة الحمائية ، وضالة فرص الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، كلها مشاكل تعوق التقدم الاقتصادي لهذه البلدان في وقت تقوم فيه بإصلاحات وعمليات لاعادة التكيف . ونظرا لان الاقتصاد العالمي كيان واحد ، تتكافل مكوناته وتتربط ، فمن الامور الملحة والضرورية ، بل والحاسمة ، التوصل الى توافق عالمي جديد في الآراء ، والحصول على التزام بتعزيز التعاون الدولي ، وخصوصا اعادة الحيوية للنمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، من أجل تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع للفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ تنفيذا ناجحا .

ومن أهم المسائل المتعلقة بالتنمية مسألة البيئة التي تتصدر شواغلنا الدولية . إن تغير المناخ ، وتلوث الجو والبحار والمحيطات ، والتصحر ، واستنفاد

طبقة الاوزون - كل هذه الامور لها آثار سلبية على حياتنا وعلى مستقبل الجنس البشري . وفي هذا الصدد ، نرى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد مؤخرا في ريو دي جانيرو قد أرسى الاسس اللازمة لوضع اتفاق دولي للتعاون ، يستهدف إدماج البيئة في كل الأنشطة الانمائية . لذلك أصبح يتعين على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تنفذ جدول أعمال القرن ٢١ تنفيذا فعالا .

وفي الوقت ذاته ، أصبحت تطلعات المجتمع الدولي للتوصل الى نوعية حياة أفضل ولتحقيق التقدم الاجتماعي مسألة أكثر إلحاحا وذات أهمية متزايدة . والواقع أن حماية البيئة ، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية ، والقضاء على الفقر كلها قضايا يعزز كل منها الآخر ، وتتطلب مشاركة عالمية جديدة . وفي هذا الإطار ننتظر باهتمام القمة العالمية المقرر عقدها للتنمية الاجتماعية .

ولا تزال مشكلة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة من مصادر القلق العالمي . وتتطلب مكافحة هذه الافة أن تقوم جميع البلدان بعمل قوي ومتضافر . وبغية المساهمة في الجهد الدولي ، فإن حكومة لاو ، فيما يخصها ، تتعاون في مجال التنمية الريفية المتكاملة مع بعض البلدان المعنية ، لا سيما البلدان المجاورة ، وكذلك مع المنظمات الدولية ، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . ونحن على استعداد لمواصلة هذا التعاون .

وختاما ، يسود وفد لاو أن يؤكد للرئيس ، السيد غانيف ممثل بلغاريا ، استعداداته الكامل للتعاون . وسوف نعمل بروح بناءة مع الوفود الاخرى من أجل المساهمة في انجاح هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد هيرمت (أنثيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ

٥٠٠ سنة بالضبط ، في عام ١٤٩٢ ، تصادم عالمان . وذلك التصادم غير تماما مصير الحضارة الانسانية ومصير الشعبين المتصادمين . أما أحد الشعبين فقد تسدّم الذرى ، وأما الآخر فقد اندثر تقريبا . وما بقى من السكان الاصليين للكاريبى ، أو معظم "العالم الجديد" ، يملح لأن يكون مقياسا لمدى قدرة الانسان على أن يكون متوحشا في سعيه للحصول على الثروة . وبلدي الجزري الكاريبي كان أكثر من شاهد على التغيير الذي جرى خلال ٥٠٠ سنة من التردّي والتحول واعادة الخلق في المنطقة . فمن الغزو الى الاسترقاق ، ومن الهيمنة الاستعمارية الى الاستقلال السياسي ، كانت أنثيفوا وبربودا صانعة للتاريخ في الكاريبي بل وفي المنطقة الاوسع فيه .

لكن بلدنا يقف مع بقية العالم ، في عام ١٩٩٢ ، على أعتاب تصادم خطير آخر . وفي هذه المرة يحدث التصادم بين الحضارة الانسانية والطبيعة ؛ ولا يوجد في هذه المرة من يتسند الذرى ؛ فالانسانية نفسها هي التي يمكن أن تندثر .

وعلى مدى ٥٠٠ سنة منذ كولومبس حتى ريو ، سادت نظرة خاطئة الى أحرارنا ومحيطاتنا وهوائنا وأراضينا - وهي هبات الأرض الى البشرية - وكأنها لا تتغير ولا تتغير . "وإذا كان كولومبس قد كشف عن اتساع كوكبنا ، كوكب الأرض ، فقد كشفت ريو عن محدوديته" . ويتفق الجميع على أن الانسانية لا يمكن أن تواصل مسيرتها على الطريق الحالي ٥٠٠ سنة أخرى . بل الواقع أن الانسانية لا يمكنها أن تمضي في أعمالها كالمعتاد حتى ولو لمدة ١٠٠ سنة أخرى . وتواجه البلدان الجزرية ، كبلدي وغيره من البلدان في الكاريبي والمحيط الهادئ ، خطرا حقيقيا من أن تغمرها مياه المحيطات وتبتلعها . هذا علاوة على أن ارتفاع درجة الحرارة العالمي والتغير التدريجي في المناخ واستنفاد طبقة الاوزون ، وفقد الاحراج وغير ذلك من المخاطر تهدد بقاء البشرية ذاته .

ومن الضروري أن تجري البلدان الصناعية تغييرات جذرية في نظم الإنتاج والتوزيع والتخلص من النفايات ، إذا كنا نريد إنقاذ أنفسنا . فلا يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تمضي في استهلاك موارد كوكب الأرض بالمعدلات الحالية ؛ ولا يمكن

ترك البلدان النامية تعاني الوهن من جراء العادم المفبر الذي تطلقه مجتمعات التكنولوجيات المتسارعة . ويجب أن تبدأ التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار التكلفة البيئية ، في توجيه المستقبل التكنولوجي للبشرية . والامم المتحدة وحدها ، بجمعيتها العامة ، هي التي يمكنها أن تشيد العالم الجديد الذي اتفقت أسرة الامم هذه ، في ريو ، على أن تبدأ في بنائه فوراً .

ولهذا ، كان من المناسب أن يختار ممثل من بلغاريا في عام ١٩٩٢ ، لكي يتراأس الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ذلك أن أمتة تشارك في تجربة إقليمية عظيمة ، لا شك أن ثمارها ستؤثر على مسار الحضارة الانسانية على نطاق العالم أجمع . إن أنتيفوا وبربودا تحيي بلغاريا على شجاعتها ، وإنني أتعهد بتقديم دعم وفدي الكامل للرئيس في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أشيد بالرئيس السابق ، السيد سمير الشهابي سفير المملكة العربية السعودية ، لجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل اصلاح الامم المتحدة ، ولعمله الشاق أثناء ولاية المملكة العربية السعودية التي استمرت لمدة عام . إن هذا المجتمع الدولي مدين للسفير الشهابي بدين لا يمكن سداده إلا عن طريق بذل جهد متصل لتعزيز عمل الجمعية العامة في السنوات القادمة . وعلينا أن نركز جهودنا على الامور الاقتصادية والاجتماعية والانسانية بقوة لا تقل عن تلك الموجهة حالياً للاهتمامات السياسية والامنية . ويمكن الاعتماد على أنتيفوا وبربودا في النهوض بالنهج المتعددة الاطراف لحل المشاكل ، واثقين بأن التعددية ستبرهن دائماً أنها النهج الاعلى .

وفي هذا الصدد ، تجدد الاشارة الى أننا عندما بدأنا الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة منذ عام مضى ، كانت هايتي حرة . وعلى هذا المنبر وقف أول رئيس لهايتي ينتخب ديمقراطياً . وقد أسهمت الامم المتحدة في انهاء الطغيان في أقدم جمهوريات الكاريبي وإن كانت أفقرها ، واحتفلت كل الوفود بالرئيس أرستيد .

وبعد عشرة أيام من القاء الرئيس أرستيد لبيانه المظفر في هذه القاعة ، أطل الطغيان برأيه القبيح مرة أخرى في تلك الجزيرة الكاريبية الشقية . وما زال

المتآمرون العسكريون الذين استولوا على السلطة بوحشية في هايتي منذ عام مضى قابعين في أوكارهم . الا أن هذه الجمعية لن يهدأ لها بال حتى تستعاد الديمقراطية ويستعيد شعب هايتي حريته مرة أخرى .

وستواصل انتيفوا وبربودا العمل في الاطار الذي حددته منظمة الدول الامريكية ، للضغط من أجل توسيع نطاق الجزاءات ، حتى تزيد من عزلة النظام العسكري في هايتي وتعود هايتي الى الديمقراطية . وإذا لم نحقق النجاح بسرعة في هايتي ، فإن الامم المتحدة ستعرض لتلطيح سمعتها التي اكتسبتها بشق الانفس ، بوصفها قادرة على معالجة مشاكل فائقة التعقيد في حالات شديدة العنف في أنحاء أخرى من العالم .

ففي جنوب افريقيا ، على سبيل المثال ، ساعدت جزاءات الامم المتحدة في دفع نظام الفصل العنصري الى طاولة المفاوضات . منذ ٤٦ عاما ، في عام ١٩٤٦ ، استرعت الهند انتباه الامم المتحدة لمسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، واليوم تتفوق ١٧٩ دولة عضو لأن ترى تخلص النظام السياسي من العنصرية المقننة .

ومنذ اثني عشر أسبوعا خلت ، عندما انعقد مجلس الامن للبحث عن حل للعنف السائد في جنوب افريقيا ، حذر وفدي النظام العنصري من أن أي محاولة من جانبه لتعويق اقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا ، عن طريق اذكاء نيران العنف ستدفعنا الى أن نضغط من أجل اعادة تطبيق الجزاءات التي خفت حدتها . ونحن نكرر تعهدنا اليوم . ولن يغيب عن بال أبناء بلدي أبدا ، وهم يشيدون بشجاعة الذين دخلوا في محادثات دستورية ، أن الفصل العنصري شر تنتظر شعوب العالم زواله بفارغ الصبر . والى أن يُقضى على الفصل العنصري ، ستظل جنوب افريقيا مستبعدة من أسرة الامم هذه .

وتفتنم انتيفوا وبربودا هذه الفرصة لكي ترحب في أمرتنا ، بالامم المتحدة الحديثة الاستقلال والتي بزغت بعد نهاية الحرب الباردة ، وبعد سقوط امبراطورية ما . والبلدان الجزرية في الكاريبي بدأت تنال استقلالها منذ ٣٠ سنة ، أثناء انهيار امبراطورية أخرى .

ولهذا فإننا ، بإحساس مشترك بالغبطة كما نرحب بأذربيجان ، وأرمينيا ، وأوزبكستان ، والبوسنة والهرمك ، وتركمانستان ، وجمهورية مولدوفا ، وجورجيا ، وسلوفينيا ، وطاجيكستان ، وقيرغيزستان ، وكازاخستان ، وكرواتيا في عضوية الأمم المتحدة . وقد يكون الوقت متأخرا لتنبيه الأعضاء الجدد الى تجنب مزالق النعرات القومية المتأججة والتطاحن الاثني الذي لا ضابط له ، لانهما يؤديان ، بلا شك ، الى اضطرابات عنيفة وعنيدة تعرف على وجه اليقين أنها ستنتهي دون منتصرين . ويجب أن تتعلم جميع المجتمعات المتعددة الاجناس والمتعددة الاعراق كيف تسوى خلافاتها التاريخية والحالية بالطرق السلمية .

وعلى الرغم من أن الخلافات الداخلية قد تسود على اثر تحقيق الاستقلال ، يتعين على الدول الصغيرة التي تقع في الظل الجغرافي السياسي لدولة جبارة أن تظل يقظة على الدوام وحريصة على حماية سيادتها . وتظل الأمم المتحدة التي تشجع احترام القانون الدولي ومراعاة أحكامه ، هي الضامن الأكثر موثوقية لاستقلال الدول الصغيرة . وإدراكا منا لأهمية الأمم المتحدة ، فإننا نعمل على صياغة نظام يستجيب على نحو مؤات لمصالح حتى الأدنى فيما بين المتساوين . ولا يمكن لبرلماننا العالمي أن يصبح ، ولا يجب أبدا أن يبدو أنه أصبح ، تابعا لحفنة من الدول الاعضاء القوية . إن نزاهة الأمم المتحدة تكمن في قدرة حتى أصغر الدول الاعضاء على المشاركة الحقيقية في تشكيل سياسة هذه المنظمة الدولية .

وبالتالي ، ترحب أنتيفوا وبربودا بانضمام سان مارينو إلى أسرتنا الدولية هذه . إن سان مارينو ، بوصفها أصغر الدول الاعضاء ، تتحمل مسؤولية خاصة عن توضيح مدى استجابة الأمم المتحدة لمبادرات الأقل قوة . وتتعهد أنتيفوا وبربودا بأن تتعاون على أكمل وجه مع وفد سان مارينو حاليا وفي المستقبل .

كما نهنئ الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، على ما أبداه من رغبة في الكلام بجرأة عن مسائل لم تكن تلقى اهتماما كافيا من قبل . ويجب على قيادة الأمم المتحدة أن ترسم مسارا يعزز السلم والعدالة والحرية ، حيثما تعرضت هذه القيم الانسانية العزيزة لخطر الاندثار .

ويتمثل أيضا الخطر الذي تتعرض له القيم الانسانية العزيزة في التخلف ، ويجب أن تتطلع البلدان النامية الجزرية وغيرها من البلدان الصغيرة إلى المؤسسات المتعددة الاطراف للحصول على مساعدة متنوعة في مجال البحث عن حلول للمشاكل الشائكة ، ولا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقلل من دورها الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي دون أن تؤثر سلبا على الظروف المادية السائدة .

وبغض النظر عن هذا التحذير ، تؤكد تجربتنا أن التنمية تتأثر أيضا تأثرا عظيما بالحكم الصالح ، والاستخدام الذكي للموارد النادرة ، بما في ذلك رؤوس الأموال الاستثمارية . وعلى الرغم من أننا اعتمدنا ، ومنظّل نعمتد على أنفسنا لتوفير الحكم الصالح ، فلا بد أن نستورد رؤوس الأموال الاستثمارية . بيد أن حجمنا الصغير يضعنا تحت رحمة الأسواق الرئيسية لرؤوس الأموال ، التي لا تملك انتيفوا وبربودا ، مثل البلدان الصغيرة الأخرى ، شروى نقيير في السيطرة عليها . ويجب على الأمم المتحدة التي تدرك المعوقات الخاصة المتأصلة في البلدان النامية الجزرية الصغيرة ، أن تستجيب على نحو يعكس هذه الظروف على الوجه الصحيح .

ويفتنم وفدي هذه الفرصة ليثني ثناء حارا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اكسبه تمويله ودعمه لعدد من المشاريع النافعة داخل منطقتي بالغ التقدير . غير أننا ماضون في الاعتراض على استخدام الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد كأداة لتحديد الوضع الإنمائي واستحقاق التمويل للبلدان الجزرية الصغيرة . إنها أداة ممتازة بالنسبة للبلدان الكبيرة ، حيث أنها استنبطت خصيما للبلدان الكبيرة . ولكن عندما تطبق أداة الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد على بلد جزري صغير تأتي النتيجة مشوهة .

إن أداة القياس هذه لا تراعي التكلفة الأعلى كثيرا للفرد الواحد التي تتكبدها التجمعات السكانية الصغيرة ولتأدية الخدمات الروتينية التي تقدم بأدنى تكلفة للتجمعات السكانية الكبيرة ، وحتى للتجمعات السكانية الكبيرة في البلدان الفقيرة ، كما أنها لا تظهر العجز المتأصل في صناعاتنا التحويلية البدائية عن النفاذ إلى الأسواق الكبرى ، لأن مستويات إنتاجها تبرز صفر الحجم . ولا تكافئ تلك الاداة الحكم الصالح والتضحية ، مغضلة أن تصدق قصة خيالية تقول إن البلد النامي الجزري الصغير الذي يحكم حكما صالحا قد شب عن الطوق وأصبح متقدم النمو ولا يحتاج ، بالتالي ، لايه مساعدة ، لأن هذا هو ما تقرره أداة الناتج القومي الإجمالي للفرد

الواحد المختلفة . صحيح أن وصفنا بأننا متقدمو النمو يرضي كبريائنا ، ولكن ذلك الوصف غير دقيق . ونحن نرفض أداة الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد ، وبالتالي نطالب باستخدام مؤشرات أكثر موثوقية لدى النظر في منح مساعدة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة .

وفي مجال المشاريع المتعلقة بتحسين البيئة ، نجحت البلدان النامية الجزرية الصغيرة في اقناع شركائها الأكبر بقبول حقيقة أن ما تنفرد به من جوانب الضعف يستلزم اعتبارا خاصا . وفي هذا الخصوص ، حددت انتيفوا وبربودا في تقريرها القطري المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المجالات ذات الأولوية العليا المتعلقة بمواردها الموروثة التي تتطلب مساعدة خاصة . ونأمل أن يقتنع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآلية التمويل التابعة له لبناء القدرات في القرن ٢١ ، بالاعتراف باحتياجاتنا الخاصة .

وتشيد انتيفوا وبربودا بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لترويجه القوي لحقوق المرأة . ولا يحتاج بلدي النامي الجزري الصغير إلى جهد خاص لكي يدرك أن التنمية الناجحة تتطلب اسهاما غير معاق من قبل كل بالغ يتمتع بالقوة الجسدية ، بغض النظر عن جنسه . ولذلك يكتسب القضاء على التمييز ضد المرأة - بحكم الواقع - أهمية كبرى في بلدي ومنطقتي . أما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وهو شريك فعال في عملية التنمية ، فيمكنه الاعتماد على التزام انتيفوا وبربودا الثابت بهدفه العالمي من مساعدة المرأة ، بغرض تعزيز التنمية وكفالة المبدأ القائل بأن العدالة تغض عينيها عن الجنس .

ويجب أيضا أن نتوقف على وجه السرعة المظالم التي تنهال على رؤوس السكان الأصليين في العالم . وتحقيقا لذلك الغرض ، أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٣ السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ، سيقاس التقدم المحرز بالأفعال لا الكلمات . ويجب توفير التشريعات الوطنية والمشاريع الممولة التي

يقصد بها كفالة البقاء المستمر للسكان الاصليين الذين يقطنون الاماكن الناشئة من المعمورة . وبعد أن فقد بلدي السكان الاصليين من الارواك والكاريب من أهالي انتيفوا وبربودا ابتداء من سنة ١٤٩٢ ، فإنه ملزم بحكم الواجب ، بأن يكفل للسكان الاصليين الذين لا حول لهم والذين عاشوا في أرض الاجداد آلاف عديدة من السنين أن يلقوا الحماية الكافية من الامم المتحدة .

وفي كل سنة ، توجه انتيفوا وبربودا انتباه الجمعية العامة للأحوال السائدة في آخر قارة غير مأهولة على الأرض - وهي قارة انتاركتيكا . وقد رحبنا ، في العالم الماضي ، بدخول الاعضاء الـ ٢٦ ، الذين يتمتعون بحق التصويت من الاطراف الاستشارية لمعاهدة انتاركتيكا في اتفاق ملزم يحرم التعدين واستكشاف النفط في انتاركتيكا لمدة ٥٠ عاما - وذلك حتى سنة ٢٠٤٠ . وعلى الرغم من أن الاتفاق نجح في كبح طمع هذا الجيل ، فإننا نعتقد أن انتاركتيكا يجب ألا تصبح أبدا حكرا على الدول الكبيرة وحدها . وسيكون تحويل انتاركتيكا الى روضة طبيعية عالمية أو منطقة محمية تحت مظلة من رقابة الامم المتحدة ، ضمانا أكثر تأكيدا لحفظها .

وخلال العام الماضي ، توفى عدد من الناس نتيجة للمجاعة والعنف في الصومال يفوق العدد الاجمالي للسكان في بلدي . وسيموت آخرون يقدرون بعشرات الآلاف في الشهور المقبلة بسبب أعمال العنف التي يجلبها الناس على أنفسهم والتي تزيدها النوازل الطبيعية تعقيدا . ويجب على الامم المتحدة ، وهي على علم بالحالة اليائسة التي تعيشها ٤,٥ مليون نسمة في الصومال ، أن تزيد بدرجة أكبر من جهودها لإيجاد حل للآزمة .

وفيما يتعلق بمسألة البوسنة والهرسك ، لم تدخر الامم المتحدة جهدا لإنهاء الآزمة . ويبدو أن المجموعة الأوروبية قررت أن بعض الازمات تحتاج إلى أكثر من الاستجابة الإقليمية . أما بلداننا التي تنتمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، والتي لم تحرز نجاحا يذكر فيما يتعلق بمسألة هايتي المستعمية فلها أن تتخذ من التجربة الأوروبية دليلا لها .

ويتشاطر بلدي البهجة والسرور مع بلدان امريكا الوسطى بحلول السلم في ربوع المنطقة . يقال لنا ان صوت الايدي العاملة قد حل محل صوت المدافع . ولكن ، إذا كان لنا أن نحول دون نشوب الحرب الاهلية في المستقبل ، ينبغي أن تصبح النظم الاقتصادية السائدة في امريكا الوسطى نظما شاملة جامعة : فلابد أن يفضي تقاسم الثروات الى أكثر من النذر اليسير الذي يذهب إلى الفقراء .

ومما يثلج الصدر أن السلم في الشرق الاوسط يتفق قطرة قطرة . وتشهد انتيفوا وبربودا بالاسرائيليين والفلسطينيين الذين جلسوا أخيرا معا للتفاوض بشأن مستقبلهم . ويحدونا الامل في أن يسلم بوجود اسرائيل داخل حدود أمنة ومقبولة ، وأن يكون للفلسطينيين دولة سيادية خاصة بهم .

ونحن نعرب عن سعادتنا لموجة السلم التي حلت بربوع لبنان . وعلى الرغم من المشاكل التي لم تحسم بعد ، والتي حاول النظام الانتخابي أن يحلها ، فمازال لبنان يواجه المستقبل بيقين في السلم الذي ظل يراوغه لما يزيد على عقد من الزمن . إن بلدا جميلا ، متنوع الثقافات ، ومليئا بأناس ودودين مثل لبنان ، يجب أن يقطع على نفسه العهد بأن يدخل القرن الحادي والعشرين في حالة ملم مع نفسه .

ويختتم وفدي كلمته مذكرا بأن التاريخ الحديث لمنطقتنا ، منطقة الكاريبي المسالمة بدأ منذ ٥٠٠ سنة عندما تصادم عالم آخر مع منطقتنا . مازال السعي وراء تكديس الثروة الذي دفع بعالم نحو عالم آخر هو القوة المحركة لحضارة العصر السائدة . بيد أنه نسجت خيوط متشابكة كثيرة حول هذا الموضوع الاساسي الذي يمكن حتى لبلد صغير محدود المساحة ، مثل بلدي ، أن يحظى بشيء من الغفل في إعادة صياغته .

فمثلا في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٧٣٦ أي منذ ٢٥٦ سنة بالضبط من عامنا هذا ، اندلعت ثورة للعبيد في انتيفوا وكانت غير ناجحة . وقادة تلك الثورة هم أبطال شعب انتيفوا وبربودا المحب للحرية . في ١٧٣٦ ، حاول أبطالنا تدمير نظام شرير كفل لنفسه أكبر تكديس من الثروة على حساب البؤس الإنساني . ولذلك ، وبمحض اختيارنا نحن أهالي انتيفوا وبربودا من أبناء هذا الجيل ، مليل أولئك العبيد وأسياد العبيد ، أعلننا أن الحرية هي أعلى قيمة في التسلسل الهرمي للقيم وأنها تسمو على ما عداها .

وفي عام ١٩٩٢ ، أصبح الإنسان ، وليس تكديس الثروة ، هو لب التنمية والحضارة . بيد أن بلداننا منهكة الآن في مناقشة كبيرة بشأن المستقبل ، والجمعية العامة للأمم المتحدة هي محفل ذلك النقاش . وفي الحيلولة دون أن تصبح منظومة الأمم المتحدة بأكملها متجانسة في تفكيرها أهمية قصوى ، في وقت يجري فيه على نحو متزايد صياغة النظام العالمي الجديد الناشئ بواسطة دولة واحدة .

إن مهمتنا ليست مجرد أن نعرب عن وجهة نظر مختلفة ، وإنما أن نبين بطريقة محددة أن سبب وجود الحضارة في الـ ٥٠٠ سنة القادمة لم يتقرر بعد . والواقع أنه في ظل التهديد الذي يتعرض له بقاء البلدان الجزرية الصغيرة ذاتها من ارتفاع مستوى سطح البحر ، والأعاصير العنيفة وإلقاء النفايات الخطرة ، وغير ذلك من الكوارث البيئية التي تلوح في الأفق ، ربما يقع عبء تحديد المستقبل على عاتق المفكرين والعاملين النشطين من هذه البلدان الصغيرة الأكثر ضعفا .

والحقيقة أن رئيس وزرائنا ، الرايت أونرابل ف. س. بير قال مرارا وتكرارا إن صغر الحجم لا يعني بالضرورة صغر العقل أو غياب الأفكار العظيمة . ولهذا ، فإن أبناء بلدي ، وأنا منهم ، وقد استوعبوا جيدا دروس تاريخنا ، سيواصلون بذل قصاراهم في الأمم المتحدة وفي المحافل الأخرى ، للتأثير على المستقبل . ومنعتمد على حكمتنا الجماعية ، وعلى قوة مؤسساتنا ، وعلى حيوية شبابنا ، وعلى إرادة قيادتنا في سبيل ممارسة هذا التأثير . فوجودنا ذاته يقتضي منا أن ننجح ؛ وسوف ننجح في مسعانا .

السيد توري (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة

عن بلدي وحكومتني ، أود أولا أن أتقدم بتهانينا للسيد غانيف على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين . إن كفاءته وخبرته الواسعة التي اكتسبها أثناء حياته المهنية كدبلوماسي في خدمة بلده ، بلغارييا - التي تتمتع بمكانة عظيمة على الساحة الدولية - تشكلان بالنسبة لأعضاء هذه الجمعية ضمانا أكيدا بنجاح عملنا .

ويرحب وفدي بمففة خاصة بهذا الاختيار للرئيس ، لان بلدينا يتمتعان بملاقات طيبة ، تتميز ، في جملة أمور ، بالمساعدة الضخمة التي قدمها بلده إلى نضال التحرير الباسل الذي خاضه شعبنا والحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا والراس الاخضر ، ضد الاستعمار . ومن ثم ، فإنني أود أن أؤكد له الآن تعاون وفدي في اضطلاعـه بالمهمة النبيلة التي أوكلتها اليه الجمعية العامة .

ويود وفدي أن يقدم تهانيه ويعرب عن امتنانه للسيد سمير الشهابي ، الذي أدار أعمال الدورة السادسة والاربعين باقتدار وحكمة وكفاءة . ونتمنى له كل نجاح في مساعيه المقبلة .

ونعرب أيضا عن تهانينا وشكرنا للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي ، وذلك على جهوده الدؤوبة التي يبذلها بشكل مطرد وبرؤية واضحة وبإنجاح ، من أجل صون السلم والامن في العالم بأكمله . ونشيد أيضا بتفاني الأمين العام ، وبقدرته كرجل يتمتع بنفاذ البصيرة والمقدرة على العمل ، وعلى وجه الخصوص ، بحرصه على صون مكانة الأمم المتحدة وفعاليتها في كل الظروف .

أما بالنسبة لسلفه السيد بيريز دي كوبيار ، الذي عمل بلا هوادة من أجل تجديد منظومة الأمم المتحدة وترسيخ السلم والامن الدوليين والتنمية ، فإننا نتقدم إليه بكل تهانينا وبإشادة مدوية بالعمل الذي أنجزه في خدمة المجتمع الدولي . ونتمنى له أيضا كل نجاح في أعماله في المستقبل .

إن انضمام الاعضاء الجدد يعد مرحلة هامة في تحقيق عالمية المنظمة ، وذلك يمكنها من الاضطلاع بعمل أكبر ويمنحها دينامية أعظم لتحقيق أهدافها . لهذا ، فإن جمهورية غينيا - بيساو ترحب بابتهاج بالاعضاء الجدد الذين انضموا الى أمـرتنا العظيمة بعد الدورة السادسة والاربعين . ويتقدم وفد جمهورية غينيا - بيساو بالتهنئة الى جميع هذه البلدان .

تنعقد الدورة السابعة والاربعين في وقت تشهد فيها العلاقات الدولية زخماً جديدا يدفعها نحو التقدم والحيوية . وهذا قد تم بفضل تغيرات عميقة تجري في العالم .

وبناء على طلب مجلس الأمن ، قدّم الأمين العام لنا تقريراً بعنوان "خطة للسلم" (A/47/277) ، يشير فيه ، وبحق ، الى مفهوم الدبلوماسية الوقائية وفكرة حفظ السلم وتعزيزه وتعظيمه في أنحاء العالم . وتؤيد جمهورية غينيا - بيساو هذه المبادرات .

إن هذه الحيوية الجديدة التي تميز اليوم العلاقات الدولية ، التي تحررت من الآن فصاعداً من الحرب الباردة ، تشكل مصدر أمل عظيم للاستقرار ، وتفتح آفاقاً للسلم والتفاهم والتعاون مما مكن الأمم المتحدة من المساعدة في القيام بمبادرات ملموسة لتسوية العديد من الصراعات .

نعم ، لقد مر العالم اليوم بتغيرات خارقة للعادة . ففي كافة أنحاء العالم بدأ يظهر اتجاه نحو تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . ونحن نعلم أن هذه المطالب لن يلتفت إليها أحد اذا لم يواكبها نفس التحرك الحيوي نحو تحقيق الرفاهية والرخاء . علاوة على ذلك ، فإن عدداً من الاحداث الهامة والمفاجئة التي حلت بنا في الآونة الاخيرة قد دفعتنا الى التشاؤم . وإنني لعلئ ثقة بأن الجمعية اليوم ، كما كان شأنها في الماضي ، سيكون بمقدورها أن تجد سبيلها مرة أخرى .

إن الوضع في الجنوب الافريقي يكاد لا يتحسن رغم الإعلان عن الاصلاحات التي ستضع نهاية لنظام الفصل العنصري . وفي ضوء التطورات التي حدثت أخيراً في ذلك البلد مازال القلق ينتابنا . ومع ذلك ، فإننا نتابع باهتمام كبير التدابير الرامية

لإلغاء قوانين العزل العنصري ، والتي اعتمدتها حكومة جنوب افريقيا ، ونحشها على مواصلة المفاوضات مع الحركات المناهضة للفصل العنصري ، بغية القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري في ذلك البلد الذي لا تزال الغالبية العظمى من سكانه محرومة من حق التصويت ، ومن تقرير مستقبلها واختيار قادتها بحرية .

إن العنف العرقي الذي يتسبب فيه وتؤججه القوى الرجعية ، مازال يُنزل بالبلاد البلاء وسفك الدماء . وإن وفد بلادي يدعو المجتمع الدولي أن يُبقي ضغطه على حكومة جنوب افريقيا ، لكي تفضي العملية التي بدأت الى الإزالة التامة للفصل العنصري ، وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق .

ولا شك أن الجمعية تدرك أواصر الصداقة الاخوية التي تربط بين شعب غينيا - بيساو وشعب أنغولا الشقيق ، لهذا عمت الفرحة جمهورية غينيا - بيساو وشعبها وحكومتها إزاء عملية السلام التي بدأت في ذلك البلد ، والتي أفضت الى إقامة نظام متعدد الاحزاب ، والى انتخابات عامة ديمقراطية وحرّة .

وبالنسبة للشعب الأنغولي ، ثمة آفاق جديدة قد تفتحت ، تمكنه من الاضطلاع بمهمة إعادة البناء والتنمية لوطنه الذي مر بمحن عصيبة . وفي هذه المناسبة ، مناسبة الاحتفال بالسلم وعودة الوثام ، تكرر حكومة غينيا - بيساو الإعراب عن مشاعر التضامن الاخوية وعن تمنياتها بأن يسود الرخاء ربوع أنغولا .

ونُعرب عن خالص أملنا بأن تفضي عملية السلم في موزامبيق الى نفس النتيجة ، وأن يتمكن المجتمع الدولي قريبا من الاحتفال بنهاية المصير المؤلم الذي أغرقت فيه الحرب الاهلية ذلك البلد . ونحن نشجع حكومة موزامبيق على مواصلة طريق الحوار ، ونناشد حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق إبداء النية الحسنة ، حتى يتاح المجال لاقرار السلم سريعا في هذا البلد الذي عانى كثيرا من سنوات العنف الطويلة .

وفي الصحراء الغربية ، نعرب عن أملنا بأن تتوفر الظروف الضرورية سريعا حتى يمكن إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير برعاية الامم المتحدة ، في أقرب وقت ممكن ، بغية تهيئة مناخ دائم من السلم والامن في تلك المنطقة .

كذلك في ليبيريا ، من المؤسف أن الجهود التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لتهيئة مناخ يفضي الى تطبيع الحالة السياسية وإجراء انتخابات ديمقراطية ، لم تثمر بعد . ونحن نكرر نداءنا للأطراف المتحاربة ، وخصوصا قوات الجبهة الوطنية القومية لليبيريا ، لكي تتمثل امتثالا صارما لاتفاقات ياموسوكرو ، ولا سيما الاتفاق الذي أبرم في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ .

إن السعي وراء حل دينامي من أجل التوصل الى تسوية شاملة لمشكلات هذا البلد ، إنما يقوم على الاحترام الاساسي لحقوق الجميع . إنه لا يتوقف فقط على رغبة الدول والشعوب في المنطقة ، بل يتعين أيضا أن يكون ملزما لكل من لديه منا ، لأسباب مختلفة ، قدرة التأثير على سلوك مختلف العناصر الفعالة في الصراع ، حتى يتسنى إقرار السلم العادل والدائم هناك .

لقد أصبحت الصومال ساحة للمذابح ومصدر قلق دائم للمجتمع الدولي . لقد مضى بعض الوقت الآن ونحن نرى حربا أهلية تدور رحاها بين الأشقاء ، وقد تركت وخيم العواقب على هذا البلد وسكانه المدنيين العزل . إن الجمعية العامة ، وهي محفل لترقية الوعي ، وساحة للاستئناف ، لن يفوتها أن تدعو المجتمع الدولي لأن يقدم المزيد من المساعدة الملومة والمتسقة في مواجهة هذا التطور الجديد ، وذلك لوضع حد لهذا الصراع الدامي والاحمق . ونحن ننشد بإلحاح شديد الأطراف المتورطة في النزاع أن تتقيد بالاتفاقات الموقع عليها في جيبوتي ، وأن توافق على التخفيف من معانات هذا الشعب الشجاع . وجمهورية غينيا - بيساو ، من جانبها ، تؤيد أي اقتراح يهدف الى إيجاد حل سلمي لهذا الصراع في أسرع وقت ممكن .

وفي القرن الافريقي هناك اشيوبيا ايضا ، التي نود أن نشجع سلطاتها على مواصلة الحوار الذي بدأ من أجل تحقيق سلم وأمن دائمين في هذا البلد وفي المنطقة . أما في الشرق الاوسط ، فإننا مقتنعون بأن السلم ممكن لو تحلّى أطراف الصراع بالإرادة السياسية اللازمة . وتأمل غينيا - بيساو أن يتسنى التوصل الى حل تفاوضي سريع لمشكلة الشرق الاوسط لعل شعوب تلك المنطقة تتمكن من العيش في سلام . ومع ذلك ، فإن للشعب الفلسطيني الحق في وطن ودولة ذات سيادة ضمن حدود آمنة ومعترف بها

دوليا . لذلك ، فإن بلادي تؤيد وتشجع جميع المبادرات المضطلع بها من أجل إعادة السلم بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي .

ونحن نرحب بالفرص المتاحة لاستعادة السلم والامن في لبنان . إن العالم بأسره يعجب بشجاعة اللبنانيين ، وإنني على اقتناع بأن العالم أجمع سيساعدهم على تحقيق النصر لأفكارهم وسيجد الشعب اللبناني في هذا مصدر فخر له ما يبهره .

وفي كمبوديا ، فقد أشرقت بعد المفاوضات آفاق جديدة لاقامة سلم دائم . وكان من الآفاق الأخيرة تنظيم انتخابات حرة ، يجري الاعداد لها بمساعدة مستحبة من الأمم المتحدة ، تحظى بشائنا وتشجيعنا . ونحن نتوقع ونأمل أن يضع تنظيم هذه الانتخابات الحرة والديمقراطية حدا لسنوات المعاناة الطويلة التي عاشها شعب كمبوديا البائل . وفيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية ، فإن جمهورية غينيا - بيساو تأمل في التوصل الى حل سلمي مقبول وعاجل لهذه المشكلة الخطيرة التي تثير قلقنا . فلا بد أن يستعيد شعب الموبير حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال ، اذا كانت هذه رغبته ، وأكرر : اذا كانت هذه رغبته . ولهذا السبب ، فإننا نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بين ممثلي البرتغال واندونيسيا المعقود تحت رعاية الأمم المتحدة بغية استكمال الاطار اللازم لتسوية مقبولة لجميع اطراف النزاع . ونود أن نؤكد لجميع الاطراف المشاركة في عملية السعي الى نتيجة مؤاتية وسريعة على استعدادنا لتقديم العون والدعم .

إن الكوريتين ، على الرغم من انضمامها إلى الأمم المتحدة ، لم تجدا بعد أرضية مشتركة لإعادة توحيد الأمة الكورية العظيمة . ويشرف جمهورية غينيا - بيساو أنتكون لها علاقات اقتصادية ودبلوماسية طيبة مع الكوريتين - الشمالية والجنوبية . ولهذا السبب فإننا ندعوها إلى مواصلة مفاوضاتهما من أجل إعادة توحيد الوطن الكوري الكبير على وجه السرعة .

وبالمثل ، تحث جمهورية غينيا - بيساو الطائفتين القبرصيتين الى مواصلة مفاوضاتهما ، بمساعدة الأمين العام ، من أجل التوصل إلى تسوية للصراع القبرصي . وإن جمهورية غينيا - بيساو تقيم ، أيضا في إطار سعيها الى تحقيق السلم والوثام بين الأمم ، علاقات دبلوماسية قائمة على التعاون والصداقة مع جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة في كافة انحاء العالم .

وانطلاقا من هذه الفلسفة ، فإننا نقيم أيضا علاقات دبلوماسية قائمة على التعاون والصداقة مع جمهورية الصين (تايوان) . ولهذا السبب ، فإننا نؤيد إيماءة رئيس نيكاراغوا من على هذا المنبر إلى ذلك البلد ونوافق عليها .

ونود في هذا الصدد أن نشيد عن استحقاق بالمساعدة القيمة التي تحظى بها الجهود الانمائية في بلادي من قبل بلد آخر من العالم النامي - جمهورية الصين - التي يعتبر سجلها الاقتصادي ، الذي يضعها الآن في مرتبة الدول الاقتصادية الرئيسية في العالم ، سجلا مثاليا في العديد من النواحي .

وفي أمريكا اللاتينية ، نرحب ونؤيد عملية السلام التي بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل استعادة الأمن والاستقرار في تلك المنطقة .

ومنذ التطورات التي حدثت في ٣٠ ايلول/سبتمبر في هايتي ، لا يزال الرئيس أريستيد ، الرئيس المنتخب بصورة شرعية ، وحكومته ينتظران استعادة مكانتهما المشروعة التي يستحقانها . وينبغي للمجتمع الدولي ومنظمة الدول الأمريكية مساعدتهما في هذا المجال . وان غينيا - بيساو ، التي تأمل في إيجاد تسوية سلمية وعاجلة لهذا النزاع ، تحث جميع الأطراف المعنية على سماع صوت العقل واحترام الحقوق الأساسية لشعب هايتي .

إن التوترات والصراعات المتزايدة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وإن غينيا - بيساو تتابع بقلق تطور الحالة في يوغوسلافيا السابقة . واننا في كل يوم ندين أنواع العنف والكراهية المستخدمة في المواجهات التي تزهق الكثير من الأرواح البشرية . ولهذا السبب تشني جمهورية غينيا - بيساو على مبادرات وجهود الأمم المتحدة ، من خلال أمينها العام ، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك بغية التوصل إلى حل سلمي للصراع الاثنى .

إن المهمات الناجحة التي أنجزتها هذه المنظمة والثقة التي امتداتها تعطي مبررات قوية للشعور بالارتياح وبالأمل . وإن جمهورية غينيا - بيساو تأمل في أن يعود كل من لهم صلة بهذا الصراع إلى اكتشاف فضائل الحوار والتعاون ، اللذين يمثلان السلاح الوحيد المؤدي إلى السلم .

وإن حكومة الجنرال جواو بيرناردو فيرا ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية غينيا - بيساو ، قد جعلت غينيا - بيساو بأكملها ملتزمة بالسير في طريق

الديمقراطية التعددية وإقامة دولة تستند إلى القانون ، علاوة على تحسين الوضع الاقتصادي وإنعاشه بغية تحقيق عدالة اجتماعية أكبر .

إن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي الجارية الآن في غينيا - بيساو تستقبل في كل مكان على أنها علامة واضحة على وجود تغيير جذري ، يهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي وزيادة الرفاهية . وهذه العملية تستند إلى الحقائق التاريخية والاجتماعية والثقافية لبلادي بغية أن تكون فعالة وعملية .

وفي رأينا إن اعتماد قانون الانتخابات مؤخرا يسد الهوة بين تطلعات شعبنا والواقع العملي ، ويعطي جميع المواطنين الوسيلة للتعبير عن رأيهم بحرية والتمتع بالحرية الفعلية . وإن الفصل التدريجي للدولة عن القطاع الصناعي والتجاري ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتعزيز الملكية الفردية وإقامة الظروف اللازمة للاستقرار الاجتماعي والوحدة والتلاحم الوطني تقع كلها في صميم هذه التحولات الجارية حاليا في بلادي .

ومع ذلك ، تبين التجربة أن تحقيق الاهداف الديمقراطية في البلدان الافريقية يقتزن بالضرورة بقدر من المشاكل والشكوك . فالرغبة في الديمقراطية تمطد للأسف بمصعوبات تنبع من تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي التي لا تحظى ، ونكرر : التي لا تحظى ، بتأييد المانحين المتوقع . وهذا الوضع يفاقم حالة العوز والشعور بالاحباط لدى شعوبنا . وهكذا يتعزز اعتماد غينيا - بيساو ، بشكل خاص ، والدول الافريقية ، بشكل عام ، على الوكالات الدولية والشركاء على المستوى الثنائي .

وما من شك في أننا وصلنا الآن إلى مرحلة حاسمة وتاريخية فريدة يجب فيها أن تتضافر جميع الجهود من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية التي شاهدها وجعلها لا رجعة فيها وإعطاء بعد جديد للعلاقات بين الاطراف والدول . وإن هذا الاتجاه الجديد الذي أصبح اليوم يميز العلاقات الدولية يحمل في طياته أمل الاستقرار ويفتح الباب أمام احتمالات السلم والتفاهم .

وإن غينيا - بيساو تسعى في كل مناسبة إلى العمل في علاقاتها الخارجية في اتجاه سياسة تقوم على الثقة والحوار والوشام .

إن عملية الانفتاح الديمقراطي في غينيا - بيساو بدأت ، والتحرير الاقتصادي المترتب على ذلك يتطلب دعم المجتمع الدولي المستمر . إن هذه العملية الديمقراطية تستحق أن تدعم ، لأنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية دون تنمية . ولذلك ، من الواضح أن أي ديمقراطية لا تقوم على قاعدة اقتصادية صلبة ليست سوى وهم .

من المتعذر تقريبا اليوم أن نناقش العلاقات الدولية دون أن نتذكر ، بأسى ، خطورة الازمة الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية بشكل عام والبلدان الأفريقية بشكل خاص . إن انخفاض حواصل الصادرات ، والديون الأجنبية ، وعدم كفاية الموارد للتنمية ، بمصاحبة الكوارث الطبيعية ، لا تزال تعمل على زيادة تدهور الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من البلدان .

لقد أصبحت الأمم المتحدة مدركة لهذا الوضع وأصدرت برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا لمصلحتنا . ومع ذلك ، فإن الأهداف المرجوة لم تتحقق . إن استجابة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية لم تتفق مع تعهداتها ، رغم أن معظم البلدان الأفريقية وافقت على تنفيذ الإصلاحات التي فرضت عليها .

مع هذا ، لا تزال أفريقيا على استعداد لأن تؤكد مجددا تعهداتها بتطبيق سياسات التحول الضرورية ، كما دل على ذلك ، في جملة أمور ، إقرار الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في عملية التنمية والتحول والاقتراحات التي طرحت نتيجة للتقييم النهائي للبرنامج . إن الإطار الجديد للتعاون يجب أن يكفل موارد كافية ، وتخفيض وإلغاء الديون ، ووضع حلول دائمة لمشاكل السلع الأساسية ، بأمل أن يلقي الاتفاق الذي يتوصل إليه بالتالي تأييد شركاء أفريقيا التام .

ورغم الجهود الجديرة بالثناء حقا التي تبذلها الحكومات الأفريقية في إطار تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، فإن وضعنا الاقتصادي ومستويات معيشتنا تزداد صعوبة . إن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ الذي أشار تلك الآمال ، لم يستجب للأسف لشواغل الشعوب الأفريقية والقادة الأفريقيين المشروعة بشأن النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحيطة .

ولئن كانت النُهج المتبعة حتى الآن لايجاد حل لمشكلة المديونية الخطيرة مشجعة في بعض الجوانب ، إلا أنها بعيدة عن الاستجابة للشواغل الاقتصادية الحقيقية للبلدان النامية . وإن البحث عن حل لمشكلة الديون الخارجية الواقعة على البلدان النامية ، يجب ألا ينطوي فقط على زيادة تعزيز التضامن في المجتمع الدولي والمسؤولية المتشاطرة بين الدائنين ، وإنما أيضا أن يراعى فيه هدف نمو البلدان النامية .

وكما ذكرنا من قبل ، إن العالم يمر بتغيير غير عادي . ففي كل مكان يظهر وبشكل جلي الاتجاه إلى مزيد من الديمقراطية وإلى احترام حقوق الانسان الاساسية . ولكننا نعلم أن هذه المطالب لن يستجاب لها إلا إذا صاحبها اتجاه بنفس القدر من الهمية إلى الرفاه والازدهار .

فضلا عن ذلك ، يجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لتنفيذ الاعلان ، وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الصادر عن مؤتمر باريس الذي لا يزال ميثاقا بالنسبة لنا جميعا .

إننا نناشد المجتمع الدولي بالتحاح أن يتخذ اجراء عاجلا وملائما لاعتماد برنامج تعاون ثابت لتنمية البلدان النامية ، وبخاصة افريقيا ، القارة المنسية تقريبا .

وفي هذا الصدد يرحب وفد بلادي بمبادرة الحكومة اليابانية بأن يعقد مرة أخرى في عام ١٩٩٣ مؤتمر قمة معني بتنمية افريقيا ، وأيضا بالاقتراح الفرنسي الذي طرحه الرئيس فرنسوا ميتران ، بعقد اجتماع على مستوى رفيع بشأن التنمية الاجتماعية . إن الطريق الذي رسمته بلداننا للسير عليه إلى مزيد من الحرية والديمقراطية يدعم المفهوم الذي أعرب عنه في "تقرير التنمية البشرية" الذي نشره مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذي يوصي بـ "شكل مشترك من التنمية يكون فيه الانسان في لب عملية صنع القرارات" .

وفي هذا السياق ، سَرنا القرار الخاص بشأن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المقرر عقده في فيينا في ١٩٩٣ ، ونحن نؤيده دون أي تحفظ .

وعلى نفس المنوال شاركت المرأة في غينيا - بيساو الرجل على قدم المساواة في الكفاح التحرري في بلدنا . وفي الوقت نفسه ، فإنها كافحت لكسب حريتها وانعتاقها .

لهذه الأسباب جميعا تؤيد حكومة بلادي دون تحفظ المؤتمر العالمي المعني بالمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥ . إن هذا المؤتمر الذي طال انتظاره سيوفر فرصة لاستعراض مشاكل المرأة في العالم على مستوى عالٍ جدا .

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والثابتة لا يمكن تحقيقها إلا في إطار بيئة صحية . ونحن نرى أن مؤتمر ريو كان ناجحا ، إلا أن تنفيذ القرارات التي تُؤمل اليها في ذلك المحفل الهام الرفيع المستوى سيكون أكثر حسما . وبعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فإننا نركز آمالنا اليوم على لجنة التنمية المستدامة ، المقرر عقدها على المستوى الوزاري ، والتي ستكون مهمتها متابعة تنفيذ البرامج الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والعمل على تنفيذها بطريقة متكاملة .

وفي هذا الصدد ، أود نيابة عن وفد بلادي أن أقدم أحر التهاني وخالص الشكر الى السيد موريس سترونغ للعمل البارز الذي اضطلع به على رأس فريق تعترف بديناميته وخبرته وفاعليته جميع الوفود . إن جهود السيد سترونغ الدؤوبة خلال العملية التحضيرية ، وكذلك التزامه الشخصي بالمهمة النبيلة التي أوكلها اليه المجتمع الدولي كانت خير ضمان لنجاح مؤتمر ريو دي جانيرو التاريخي . ونأمل أن يكون من بين أكثر الناس كفاءة ، إن لم يكن أكفأهم جميعا ، لتوجيه الخطوات المبدئية لامانة تلك اللجنة - ونحن نؤمن بهذا فعلا . إن هذا بالتأكيد حيوي لضمان التنفيذ الفعال والمتابعة الفورية للتعهدات المتوصل اليها في ريو .

وفي هذا الصدد فإن أمانة اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ستتطلب بالضرورة هيكلًا محددًا . يجب أن يكون العاملون بها على كفاءة عالية ، وأن يجري اختيارهم وفق توزيع جغرافي منصف ، كما يجب أن تقوم الأمانة على الخبرة المحصلة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إن التعجيل بإقامة هيكل وتعيين موظفين لتنفيذ توصيات وقرارات مؤتمر ريو يفرض علينا أن نعتبر أن الحلول الموضوعية لمشاكل البيئة يجب أن تأخذ في الحسبان التنمية بكل أبعادها ، ولا سيما أبعادها الاجتماعية الاقتصادية الإقليمية .

إن جزءا من غينيا - بيساو ، وهي عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل ، يقع في منطقة منكوبة بالجفاف . إننا نطالب بإنشاء لجنة حكومية دولية على وجه السرعة ينام بها وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجفاف والتصحر . وتؤكد جمهورية غينيا - بيساو من جديد دعمها لاتفاقية باماكو التي تحظر استيراد النفايات الى افريقيا ، وللتزام البلدان الافريقية باتفاقية باماكو فيما يتعلق بأولوياتها في مجال البيئة .

لقد أرسى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المنعقد في عام ١٩٩٠ أساسا جديدا لتحسين الظروف المعيشية للطفل في جميع أنحاء العالم . وقد تقيدنا بالقرارات والتوصيات التي أسفر عنها مؤتمر القمة هذا وقمنا بتنفيذها . وكما قال قائدنا الخالد اميلكار كابرال "الاطفال زهرة نضالنا ومبرر كفاحنا" .

سيصبح مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية المعني بالطفل الافريقي الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في داكار ، السنغال ، فرصة للإعراب عن تضامننا النشط مع الاطفال الذين يعانون للأسف من مشاكل عديدة وكذلك للإعراب عن تضامن المجتمع الدولي مع كل الشباب الافريقيين .

والآن ، وحيث أن التوترات بين الشرق والغرب قد زالت والتناحر الايديولوجي قد انتهى ، لم يبق أمامنا إلا أن نولي الاهتمام لمشاكل التنمية في البلدان الفقيرة ومن ثم ضمان السلم والامن الدوليين .

وفي هذه الجمعية العامة بالذات ، ولسنوات طوال ، استرعت شخصيات رفيعة المستوى من هذا المنبر انتباهنا إلى الدور الحاسم لنزع السلاح في تطور البلدان النامية . وهذا جانب يجب ألا ننساه في عملنا .

لهذا السبب تؤيد حكومة غينيا - بيساو تهيئة مناخ أخلاقي وسياسي يشجع على القضاء التام على جميع أسلحة التدمير الشامل وذلك لما تعود به التخفيضات في

الميزانيات والنفقات العسكرية من فائدة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أجزاء عديدة من العالم بصورة عامة ، وفي افريقيا بصورة خاصة .

وكما هو الحال بالنسبة للتنمية ، يمكن التصدي للمشاكل الاخرى التي تعاني منها افريقيا - الإيدز والسل والحمى الصفراء والمخدرات وغيرها - عن طريق استخدام الدعم والمساعدة الفعالة اللذين يمكن أن تقدمهما المبالغ الضخمة التي تتوفر عن طريق نزع السلاح العام والشامل .

إلا أنني في هذه المرحلة أود أن أشيد بمنظومة الأمم المتحدة وأجهزة التمويل والمنظمات الدولية - الحكومية وغير الحكومية على حد سواء - مثل منظمة المحطة العالمية على الجهود التي بذلتها والدعم الذي قدمته حتى الآن لمساعدتنا في التصدي للآفات التي تعمق بقارتنا .

وعلى الرغم من مشاعر عدم اليقين التي تخيم على الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية بمفئة عامة وفي مقدمتها خطر تهيمش القارة الافريقية ، لا يمكن أن نتصور أن تستسلم الشعوب والبلدان والحكومات المنكوبة بالازمات للغرض ووهن العزيمة .

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لسي أن

أبدأ بالإعراب لكم ، سيدي الرئيس ، باسم وفدي وبالأمانة عن نفسي ، عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم الذي تستحقونه بجدارية لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين . ونحن واثقون من أن مداولاتنا ستكون مثمرة تحت قيادتكم . اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن اعجابنا بالطريقة القديرة والمثلى التي أدار بها سلفكم السيد سمير الشهابي أعمال الدورة الماضية . لقد تركت رئاسته للجمعية العامة في أخطر منعطف في تاريخ البشرية علامة لا تمحى على منصب الرئاسة ككل .

ويلاحظ وفد ميانمار بتقدير بالغ الانجازات الرائعة التي أحرزها الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة الوجيزة التي قضاها منذ توليه منصبه الرفيع . وهذه المنظمة العالمية محظوظة لأن يديرها رجل محنك بهذه المكانة والخبرة في هذه المرحلة من التاريخ . فهو يراهن منظمنا في وقت لا تستحوذ فيه عمليات حفظ السلم الهامة على اهتمام المنظمة فحسب بل إنها أيضا تواجه تحديا يتمثل في انتشار القلاقل في أجزاء مختلفة من العالم . إنني أود أن أؤكد له دعم وفد ميانمار الكامل .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تقديرنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام السابق للطريقة الحكيمة والماهرة التي أدار بها منظمنا خلال أوقات حرجية وصعبة .

في غضون فترة وجيزة للغاية لم تتعد ١٠ أشهر اتسعت منظمنا لتضم ١٣ عضوا جديدا . ووجد ميانمار يرحب بحرارة بهؤلاء الاعضاء في صفوفنا .

إن قبول الاعضاء الجدد هؤلاء في الأمم المتحدة يجسد التغيرات الهامة التي تطرأ على الحياة الدولية المعاصرة ويقرّب الأمم المتحدة من انجاز هدف عالمية العضوية . نحن متأكدون من أن الاعضاء الجدد سيقدمون اسهامات ايجابية في عمل منظمنا .

تتمتع هذه الدورة للجمعية العامة في بيئة دولية تختلف اختلافا جوهريا عما كانت عليه قبل عام واحد فقط . فعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة أدت بالفعل إلى زوال التنافر الايديولوجي وتجديد الثقة في الأمم المتحدة فإنها للأسف لم تقض على كل مصادر الاضطراب والصراع . وما اللجوء إلى استخدام السلاح في دول البلقان والقرن الافريقي وأجزاء أخرى من العالم إلا أمثلة على هشاشة السلم في عالمنا المعاصر .

أمام هذه الخلفية يسر وفد ميانمار أن يلاحظ الخطوات التي تم الشروع فيها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحدي المزدوج ، صون السلم والامن الدوليين ومعالجة المشاكل العالمية . وقد أتاحت قمة مجلس الامن التي عقدها في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ فرصة تاريخية لتقييم الحالة واستكشاف السبل والطرق الكفيلة بتمهيز التعاون ، وخاصة في مجال صون السلم والامن الدوليين .

إن النظرة الجديدة الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" ، مؤاتية حقاً الآن عندما تحتاج المنظمة التي يزيدها عمرها عن ٤٥ عاماً إلى التكيف مع العالم السريع التغير . بيد أنه في هذه العملية لابد من التأني لكفالة الالتزام المستمر بالمبادئ المكرسة في الميثاق . وأهم من كل شيء أنه لابد من توخي الحذر لكفالة عدم السماح بالانتقاص من سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي في إطار النظام الدولي القائم .

ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة حقاً لابد أن تلهم بأعمالها ثقة جميع البلدان الأعضاء وأن تنال تلك الثقة . ولابد أن يحكم أعمالها إحساس بالعدالة وأن تسترشد بمبادئ الميثاق . ولابد أن تجسد قرارات المنظمة الإرادة الجماعية لا الميول والمصالح الضيقة لامة أو مجموعة من الأمم وأي ابتعاد عن هذه المبادئ سيكون في النهاية مشيراً للخلاف وينتقص من جهودنا الرامية إلى إقامة نظام دولي عادل ومنصف . لقد حان الوقت لدراسة ما إذا كانت تجري المحافظة باستمرار على التوازن التأسيسي بين الهيئات الرئيسية ، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ، على النحو المتصور في الميثاق .

وإذا أريد لمحاولات الإصلاح أن تنجح فلا بد أن تسود الثقة ، والثقة ، كما يذكر الأمين العام في تقريره :

"تحتاج ... إلى شعور بالاطمئنان إلى أن المنظمة العالمية ستصرف بسرعة وبصورة مؤكدة ونزيهة وأنها لن تدع نفسها تهين بالانتهازية السياسية وبعدم الكفاءة الإدارية أو المالية" . (A/47/277 ، الفقرة ٨٣)

إن التحولات وأوجه عدم اليقين السائدة في المناخ الدولي الحالي تؤكد على ضرورة أن تعمل بلدان العالم مجتمعة على إزالة الأسباب الجذرية للنزاع والصراع . وحركة عدم الانحياز التي تشمل عضويتها قرابة ١١٠ بلدان نامية من أنحاء المعمورة ، تبرز كمنظمة لا يمكنها أن تكفل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء فيها فحسب وإنما أيضاً أن تفضلع بدور بناء في رسم مسار النظام العالمي الجديد

العادل والسلمي والامن . وعلى الرغم من أن العالم قد شهد تغيرات لم يسبق لها مثيل في السنوات الاخيرة ، فإن المبادئ الراسخة التي تستند اليها الحركة لا تزال سليمة اليوم كما كانت منذ أربعة عقود . ومادام العالم يواجه حالات معاكسة ، ويجري تحدي حرية الامم واستقلالها ، فإن حركة عدم الانحياز ، تحت أي اسم كان ستبقى لها أهميتها . وفي ضوء الحالة العالمية المتطورة يمكن للحركة بل ويتعين عليها أن تضطلع بدور متزايد الفعالية في الشؤون الدولية لإحلال نظام عالمي جديد يقوم على العدالة والسلم والامن . ولهذا السبب استأنفت ميانمار المشاركة في مؤتمر حركة عدم الانحياز العاشر المعقود في الشهر الماضي في جاكرتا . وما برحنا بصفتنا عضوا مؤسسا نتمسك بمبادئ الحركة ونلتزم بها ، ونحن على ثقة من أننا سنتمكن من الاسهام ايجابيا في المصالح الطويلة الاجل للحركة .

أحد ميادين الجهد الانساني الذي استفاد من رياح التغيير التي تجتاح العالم اليوم هو نزع السلاح . فهي فترة قصيرة لا تتجاوز سنوات قلائل تم ابرام عدد لا بأس به من اتفاقات نزع السلاح التي أدت مجتمعة الى التقليل الفعال من احتمالات نشوب صراع نووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولاستمرار هذا الاتجاه الايجابي من الحتمي متابعة التقدم في الوقف المؤقت الذي تمخض عن معاهدة ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، والمعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا ، ومحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية . ولذلك كان الاتفاق المبرم في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بين الرئيسين بوش و يلتسن بشأن زيادة التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية مبعثا للطمأنينة . ومن الجدير بالذكر كذلك القرار الاحادي الذي أعلنته المملكة المتحدة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، بخفض الأسلحة النووية الجوية التكتيكية في الاساطيل البحرية والقضاء عليها في بعض الحالات . وبينما تشجع هذه التدابير الاخيرة اتحاد ميانمار ، فإننا نعتقد أنه يتعين على جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية أن تجري المزيد من التخفيضات الهامة في الترسانات النووية ، حتى يزول سيف ديموقليسي المسلط على رقابنا .

في أعقاب حرب الخليج والصراعات القائمة في الاجزاء التي تمر بالتحول من أوروبا ، هناك حساسية متصاعدة إزاء انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ويرى وفدي أن انضمام جمهورية الصين الشعبية وفرنسا مؤخرا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل خطوة ايجابية من شأنها أن تدعم نظام عدم الانتشار النووي القائم . وجميع الدول النووية الخمس ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن هي الآن دول أطراف في هذا المك المتعدد الأطراف الهام . وهذا يبشر بالخير لمستقبل معاهدة عدم الانتشار ، والمؤتمر الاستعراضي الذي سينعقد في بحر ثلاث سنوات فقط .

منذ الدورة العشرين للجمعية العامة ، عندما انضمت ميانمار الى البلدان الأخرى في اقتراح ابرام معاهدة عدم الانتشار النووي ، سعينا الى اقامة توازن مقبول للمسؤوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية والدول غير الحازة للأسلحة النووية . وحيث لم يتم الوفاء بهذه المسؤوليات والالتزامات لم تصبح ميانمار من الدول الموقعة على هذه المعاهدة . أما الآن وقد شرعت الدول النووية الرئيسية في اتخاذ تدابير في اتجاه نزع السلاح النووي الفعال تمشيا مع الاعلان الوارد في المعاهدة وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، قررت حكومة ميانمار الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار ونحن في صدد اتخاذ الترتيبات اللازمة لايداع مكو الانضمام في لندن وموسكو وواشنطن .

في ضوء التغيرات البالغة الأهمية في العالم ، حان الوقت لكي تعيد الدول النووية تقييم حاجتها الى التجريب النووي . ومازلنا نعتقد أن الحظر الشامل للتجارب خطوة لا غنى عنها صوب ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية . ولهذا فقد تشجعنا بقرار فرنسا وروسيا وقف التجارب النووية لعام ١٩٩٢ ، ونأمل أن تحذو الدول الأخرى مثاليهما الحسن .

هذا العام يمثل نقطة تحول لنزع الأسلحة الكيميائية . والابرام الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو تنويع لسنوات من العمل الشاق . ومنذ عدة سنوات الآن

هناك اجماع كامل في اطار المجتمع الدولي على الحاجة الماسة الى ابرام هذه الاتفاقية . ولكن بسبب تعقيد المسائل المعنية مثل أنشطة التحقق في الموقع وكفالة الحقوق الوطنية في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية كأمم تضطلع بالتزاماتها بموجب الاتفاق ، استغرق إعداد الاتفاقية سنوات . إن الاتفاقية من أهم الانجازات في تاريخ مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف ، ويود وفد ميانمار أن يشيد بالسفير أدولف ريتر فون واغنر ، رئيس اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية ، على جهوده المطردة ، وبجميع الوفود التي أسهمت في التوصل الى نص خطى بتوافق الآراء . وما برحت ميانمار تسعى الى تحقيق الحظر الكامل للأسلحة النووية الذي يكون شاملا وعالميا وقابلا للتحقق على نحو فعال . وبمفتنا بلدا لا يحوز أسلحة التدمير الشامل ولا يمنعها ولا ينسوي حيازتها في المستقبل ، نرحب بالاتفاقية ونعتزم أن نكون من بين الموقعين الاصليين عليها .

إن اتفاق السلم الموقع في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ يقدم الإطار الشامل لإنهاء صراع استمر ١٢ سنة في كمبوديا . وميانمار ، كدولة صديقة وكدولة مجاورة ، أسعدها هذا التطور الايجابي وتطلعت الى التنفيذ المبكر لهذا الاتفاق . ولكن كمبوديا تواجه اليوم مجموعة من المشاكل . وإن لم تعالج هذه المشاكل على وجه السرعة ، فسيمبح السلم والتنمية الاقتصادية اللذان تتطلع اليهما جميع الاطراف المعنية بعيدي المنال .

لقد شرعت الأمم المتحدة بوحدة من أكثر المهام طموحا في تاريخها لاستعادة السلم ، في إنشاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . وتقوم تلك الهيئة بعمل يستحق الشناء في إدارة بلد في طريقه الى اجراء الانتخابات . ولكنها ، من أجل أن يكتب لها النجاح ، بحاجة الى دعم المجتمع الدولي علاوة على الاطراف الكمبودية المعنية . ونحث جميع أطراف الصراع على التعاون بالكامل مع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تمشيا مع روح ونص الاتفاق حتى نكفل الانتقال في يسر الى الانتخابات .

لا تزال مسألة الشرق الاوسط تشغل بال المجتمع الدولي . وبغض النظر عن حقيقة أن عملية السلم لا تزال على قيد الحياة من خلال المحادثات الجارية في واشنطن ، فإن المسألة لا تزال حتى الآن بغير حل . وأن تغيير المواقف يعتبر أساسيا من أجل حل المشاكل المعلقة . ويشعر وفدي بالتشجيع إزاء بعض المرونة التي أبدتها الآن الاطراف المعنية مباشرة . ولا نزال نعتقد أنه لا يمكن أن يستتب السلم العادل والشامل والدائم في المنطقة إلا من خلال التطبيق الامين لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بالكامل .

في جنوب افريقيا بدأت عملية إصلاح ديمقراطية في آذار/مارس الماضي رحبنا بها باعتبارها خطوة رئيسية صوب تفكيك الفصل العنصري ، وإقامة مجتمع غير عرقي . وقد كان العالم يأمل أن يقدم ذلك الإجراء دفعة جديدة الى الامام في المفاوضات التي

تجري في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا الذي بدأ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وللأسف تعطلت العملية السياسية بسبب العنف الذي اندلع بمذبحة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه .

ونرحب بالاتفاق الأخير بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا على استئناف الحوار . ونأمل أن توجد أرضية مشتركة لسد الفجوة فيما بين اللاعبين السياسيين الرئيسيين حتى يمكن تفادي العنف الطائفي الذي مزق نسيج مجتمع جنوب افريقيا وتستأنف العملية السياسية لتحقيق هدف الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية غير العرقية .

لا يزال الاقتصاد العالمي يتحرك ببطء ولا تزال آفاق انتعاشه قاتمة ، ولا سيما في المستقبل القريب . إن البيئة الاقتصادية غير المواتية وغير المستقرة تترك أثرا سلبيا على جميع البلدان ، النامية والمتقدمة النمو على حد سواء ، ولكن على البلدان النامية بدرجة أكبر . وقد حان الوقت لأن يبذل المجتمع العالمي كل جهده من أجل إعادة تنشيط النمو . إن الاقتصاد العالمي الأكثر دينامية هو وحده الذي يحقق الرخاء والاستقرار العالميين .

تواجه البلدان النامية المهمة الصعبة للغاية المتمثلة في حماية اقتصاداتها من الركود الاقتصادي العالمي . ونظرا لأن اقتصاداتها تعتمد على السلع الأساسية ، فقد تضررت على نحو سلبي نتيجة لانخفاض الطلب على صادراتها وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية . إن أسعار السلع الأساسية بلغت الآن مستويات منخفضة لم يسبق لها مثيل وليس من المتوقع أن تستعيد قوتها بدرجة كبيرة . وقد تفاقم تلك المصاعب بالاتجاهات الحمائية المتواصلة ، والتحركات صوب الانفرادية ، والتجارة الموجهة . وهذا هو السبب الذي من أجله تعطي ميانمار أهمية كبرى لقيام نظام تجاري قوي متعدد الأطراف وتولي أهمية خاصة للاختتام الناجح لجولة اوروغواي ، التي من المتوقع أن تبشر ببداية نظام تجاري دولي مفتوح .

بيد أنه كانت هناك علامات قليلة مشجعة في ١٩٩١ . فقد أثبت التحويلات الصافية من خلال الاستثمار المباشر اتجاهها متصاعدا . كذلك حدث لأول مرة منذ أزمة الديون في ١٩٨٢ ، أن كان هناك تحويل ايجابي صاف للموارد المالية الى البلدان النامية المستوردة لرأس المال . ومن ناحية أخرى ، اتسم تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية بالركود . واحتفظت أسعار الفائدة بمستوياتها العالية التاريخية ، وواصلت مدفوعات خدمة الدين ، على الصعيد الثنائي والمتعدد الاطراف ، ارتفاعها . وكانت هناك أيضا زيادة أخرى في إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية . وبالتالي ، لا تزال مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية دون حل ، وهناك حاجة ملحة لإيجاد حل منصف ودائم لازمة الدين . وبالإضافة الى ذلك ، يلزم أساسا من أجل وضع حد لبطء النمو الاقتصادي وتحقيق دفعة متجددة للانتعاش بذل جهد متضافر وحازم من جانب المجتمع العالمي ، ولا سيما البلدان المتقدمة التي تكون لسياساتها آثار مباشرة على الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي .

إن الأمم المتحدة ، بقيام نظام عالمي جديد ، مطالبة بأن تفضل بدور أكثر نشاطا . ويتطلب حجم المهمة التي تنتظرها أقصى ما تتحمله المنظمة العالمية من طاقة واهتمام . وسيعتمد نجاح المنظمة على الإرادة الجماعية لأعضائها بالعمل سويا لتحقيق أهداف الميثاق . واتحاد ميانمار ، من جانبه ، سيواصل ، كالعهد به تعاونه الكامل مع المنظمة .

وتتبين رغبة ميانمار المعلنة في أن تفعل ذلك من خلال اجراءاتها في مجالات ذات الاهتمام العالمي مثل البيئة ، والحد من إساءة استعمال المخدرات ، وحقوق الانسان .

منذ ما يقرب من أربعة شهور اجتمعت أمم العالم في ريو في المؤتمر التاريخي المعني بالبيئة والتنمية . وعلى هذه الجمعية الآن أن تتخذ اجراءات المتابعة اللازمة لتعزيز الانجازات التي تحققت في ريو والبناء عليها . وإن الوثائق الثلاثة التي اعتمدها المؤتمر وأرسلت الى الجمعية للموافقة عليها تقدم إطارا واسعا لمشاركة

عالمية جديدة في عملنا المشترك من أجل التنمية المستدامة . ويكتسي الالتزام الثابت بتزويد البلدان النامية بموارد مالية اضافية مناسبة على أسس يمكن التنبؤ بها ، أهمية قصوى إذا كنا نرغب في تنفيذ خطة العمل المقترحة لحماية كوكب الأرض والحفاظ عليه . و تراودنا الآمال بأن نتخذ ، خلال الدورة الحالية للجمعية ، خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف .

هناك مهمة حيوية أخرى نتظرنا جميعا هي تحديد الاجراءات والانماط التنظيمية اللازمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وتشكيلها . إن هذه اللجنة ، نظرا لانها الآلية الحكومية الدولية الاساسية التي أوصى بها المؤتمر لمتابعة وتنفيذ قراراته ، ليست بحاجة الى مزيد من التأكيد على أهميتها . وفي رأينا ، إن اللجنة المقترحة ستثبت أنها ليس فقط لا غنى عنها لإنجاح التكامل بين البيئة والتنمية ، كما نص عليه جدول أعمال القرن ٢١ ، بل أيضا أنها ستسهم في تحسين دور هذه المنظمة ذاتها .

لقد تحقق الكثير في ريو . ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كنا نريد تحقيق تنمية مستدامة من أجل الصالح العام وعلى الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . وتلتزم ميانمار التزاما راسخا بقضية البيئة والتنمية المستدامة وهي تقف ، تمشيا مع روح ريو ، على أهمية الاستعداد للاطلاع بمسؤولياتها . إننا ، بعد أن وقعنا اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، نتخذ الآن التدابير اللازمة ، وفقا لاجراءاتنا المحلية ، للتصديق عليهما في وقت مبكر . وقد ضاعفنا منذ ريو جهودنا للتشجير . كذلك نخطط في حملة توعية عامة على نطاق الامة تؤكد على ضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها . إننا ندرك أن الطريق من ريو حافل بالتحديات أكثر من الطريق الذي أدى اليها . ونعرف أيضا أنه ليس هناك مجال للتراخي .

إن التزام ميانمار بالقضاء على المخدرات التزام صارم . وقد تحققت إنجازات ملموسة في مكافحة المخدرات من خلال الجهود الدؤوبة لرجال القانون . ويستمر تدمير مختبرات المخدرات والافيون كما في السنوات السابقة . ويشهد على ذلك الاجتماع المعقود في ولاية شان في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الذي حضره السفراء والملحقون العسكريون وممثلو وكالات الأمم المتحدة في ميانمار . كما تكشفت الأنشطة في ميدان العلاج الطبي ، وإعادة التأهيل وحملات الإعلام الجماهيري .

تعتبر مشكلة المخدرات مشكلة متعددة الجوانب وتتطلب نهجا شاملا . وبينما تنتهج ميانمار نهجا متكاملا مستخدمة موارد وطنية كبيرة ، فإنها تؤمن إيماناً راسخاً بأن هذه الجهود ينبغي أن تستكمل بالتعاون على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية . وقد اتخذت ميانمار في حزيران/يونيه من هذه السنة خطوة ملموسة بتوقيع اتفاق تعاوني دون إقليمي مع جمهورية الصين الشعبية وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي ووقعنا أيضا اتفاقا مماثلا مع تايلند وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي . ويستهدف هذان الاتفاقان القضاء على زراعة شجرة الأفيون وخفض الاتجار بالمخدرات والكيماويات المستخدمة في صنع الهيروين في مناطق الحدود بين ميانمار والصين وميانمار وتايلند . وبدأت المحادثات أيضا بين ميانمار ولاوس بشأن التعاون الثنائي في مجال الحد من إساءة استعمال العقاقير . ونعزم أيضا بدء المناقشات مع جارتينا الأخريين ، الهند وبنغلاديش ، بغية وضع ترتيبات تعاونية مماثلة . ونحن واثقون من أن هذه الترتيبات التعاونية دون الإقليمية ستنتج وستعزز التعاون العالمي لتخليص عالمنا من آفة المخدرات .

وفي مجال حقوق الإنسان ، تعرضت ميانمار لموجات نقد لا لزوم لها من بعض الدوائر . وقد صور النقاد ميانمار على نحو غير مبرر بأنها أرض ترتكب فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، رغم التعاون الكامل الذي قدمناه ولانزال نقدمه لهيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل حقوق الإنسان ، بتقديم الإيضاحات أو المعلومات

المطلوبة منا . وقدمنا أيضا المعلومات التي طلبتها لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات . وكبادرة طيبة على التعاون ، استقبلنا خبيرين مستقلين عينتهما لجنة حقوق الإنسان في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

أود أن أبلغ الجمعية بأننا رغم أننا انسحبنا عند النظر في القرار المتخذ في الدورة الثامنة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، فسنستقبل المقرر الخاص الذي عينته اللجنة ، احتراماً للأمم المتحدة وحتى نبرهن على حسن نيتنا وتعاوننا . ونحن على ثقة بأن زيارته ستكون مفيدة ، فسوف تتاح له الفرصة ليرى بنفسه الحالة الحقيقية السائدة في البلد .

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن اتحاد ميانمار قد انضم في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وهذا يؤكد التزامنا بالمبادئ الإنسانية الدولية . إن المبادئ الواردة في الاتفاقيات ليست جديدة علينا . فقد كانت جزءاً من عملية التدريب والتعليم للقوات المسلحة في ميانمار والقيم التي يعزها شعبنا .

لقد شهدت هذه السنة تطورات هائلة كثيرة في مسيرة بلادنا نحو بناء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب . وتبرهن هذه التطورات على سلامة موقف مجلس استعادة النظام والقانون في الدولة بتمسكه بالوفاء بالتزامه الذي أعلن فيه أنه سيلبسي تطلعات شعب ميانمار . وقد أصدرت الحكومة ، استناداً إلى برنامج العمل الوارد في إعلانها ٩٠/١ الصادر في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، إعلان متابعة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ حدد مسار البرنامج المزمع تنفيذه في إطار زمني معين فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني الذي سيضع المبادئ الأساسية للدستور الجديد . لقد بين الماضي والخبرات المبريرة في بعض الأحيان أن الدستور الصارم هو وحده الذي يكفل قيام حكومة قوية تضمن السلم والطمأنينة ورفاهية الأمة .

وبموجب برنامج التنفيذ ، شكلت لجنة توجيهية تتكون من ١٥ عضواً في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ . واجتمعت اللجنة التوجيهية مع زعماء ممثلي الأحزاب السياسية

المنتخبين ومع الممثلين المستقلين المنتخبين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لمناقشة وتنسيق مستوى التمثيل وعدد المندوبين الذين سيدعون إلى حضور المؤتمر الوطني . وبعد تبادل وجهات النظر على نحو صريح وحر فيما بين المشاركين ، كان هناك اتفاق عام على اشتراك الممثلين المنتخبين ، وممثلين عن الأحزاب السياسية ، والطوائف العرقية ، والفلاحين ، والعمال ، والمفكرين ، ورجال الصناعة ، والموظفين المدنيين والشخصيات التي توجه إليها الدعوة بصفة شخصية في المؤتمر الوطني . كما أن المجموعات الإرهابية التي تنبذ طريق الكفاح المسلح وتقرر العودة إلى الالتزام بالقانون ستتاح لها الفرصة للمشاركة ، وهناك التقاء كامل في وجهات النظر على أن الدستور الذي صيغ ينبغي أن يضمن ويحمي القضايا الوطنية الرئيسية الثلاث وهي : عدم تجزئة الاتحاد ، وعدم تفكك التضامن الوطني ، ودوام السيادة الوطنية .

وبالاختتام الناجح لاجتماع التنسيق تخطى البلد عتبة الخطر وبدأ عملية سياسية هامة . ومن المتوقع أن يجتمع المؤتمر الوطني في نهاية هذه السنة أو في بدايات السنة المقبلة على الأقل . ومن أجل بلوغ هذا الهدف ، شكلت لجنة بالفعل وهي تقوم الآن بالاعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر الوطني . وإن المندوبين الذي يمثلون طائفة عريضة من مجموع سكان ميانمار سيحددون ويضعون المبادئ الأساسية لصياغة دستور ثابت مستقر . وستنطاط المهمة الفعلية لصياغة الدستور بالممثلين المنتخبين .

وبالتوازي مع الاعمال التحضيرية التي تجرى من أجل عقد المؤتمر الوطني ، اضطلعت الحكومة بتدابير مختلفة تستهدف تهيئة المناخ والظروف المفضية إلى إنشاء نظام ديمقراطي في ميانمار . وتتضمن هذه التدابير : وقف جميع العمليات الهجومية في ولاية كايين وأنحاء أخرى من البلد من أجل تدعيم التضامن الوطني والوحدة ، إطلاق سراح المحتجزين الذين صدرت بحقهم أحكام بموجب القوانين القائمة والذين لم يعودوا يشكلون خطرا على أمن البلد ورفع العقوبات عنهم ، إعادة فتح الجامعات والكليات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي التي أغلقت بمدة مؤقتة ، إلغاء نظام حظر التجول الذي فرض على البلد برمته ، إلغاء الحكم العرفي الذي طبق منذ تموز/يوليه ١٩٨٩ ،

إعادة تشكيل مجالس استعادة النظام والقانون على مستوى البلدة وهي المجالس المسؤولة عن الإدارة المحلية مع موظفين مدنيين توقعوا للهيكل الإداري الديمقراطي وإنشاء وزارة منفصلة لتنمية مناطق الحدود والطوائف الوطنية بغية تنفيذ التدابير الخاصة برفاهية الطوائف الوطنية التي تعيش في المناطق النائية من البلد على نحو أكثر فعالية .

تفضل حكومة اتحاد ميانمار بهذه التدابير بتفان وبثقة . وهي تدرك تماما المخاطر والمزالق التي تجابه الأمم التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام اقتصادي وسياسي إلى نظام آخر . وإن ميانمار ، حكومة وشعبا ، مصممة على الاضطلاع بمهامها بخطوات ثابتة وواثقة لكفالة تحقيق تطلعات الشعب إلى قيام ميانمار الديمقراطية .

برنامج عمل مؤقت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد مشاورات جرت بطلب مني أعددت برنامج عمل وجدولا زمنيا مؤقتين للجمعية العامة لبقية شهر تشرين الاول/اكتوبر .

في يوم الجمعة ٩ تشرين الاول/اكتوبر ، صباحا تنظر الجمعية في البند ١٠ من جدول الاعمال المعنون "تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة" ، ويتضمن ذلك تقرير الامين العام ، المعنون "خطة للسلام - الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلام". وستحدد جلسات إضافية حسب الحاجة . وأود أن أقترح أن تغلق قاعة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة ٩ تشرين الاول/اكتوبر .

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لهذا ، أرجو من الممثلين الذين يرغبون في الاشتراك في مناقشة البند ١٠ من جدول الاعمال أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت .

تحتفل الجمعية العامة يومي الإثنين ١٢ تشرين الاول/اكتوبر والثلاثاء ١٣ تشرين الاول/اكتوبر باختتام عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، وفقا للبند ٩٣ (١) من جدول الاعمال ، المعنون "المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة" .

وتحتفل الجمعية العامة يومي الخميس ١٥ تشرين الاول/اكتوبر والجمعة ١٦ تشرين الاول/اكتوبر بالذكرى العاشرة لاعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة ، وفقا للبند ٩٣ (١) من جدول الاعمال .

وفي يوم الجمعة ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ، عقب الاحتفال ، تتناول الجمعية البند ١٣٨ من جدول الاعمال ، المعنون "منح مركز المراقب للمنظمة الدولية للهجرة في الجمعية العامة" .

وفي يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر صباحاً ، تتناول الجمعية البند ٧ من جدول الأعمال المعنون "الخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة" ؛ والبند ١٣ من جدول الأعمال المعنون "تقرير محكمة العدل الدولية" ؛ والبند ٢٠ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية" ؛ والبند ١٦ (أ) من جدول الأعمال ، المعنون "انتخاب اثني عشر عضواً لمجلس الأغذية العالمي" ؛ والبند ١٦ (ب) من جدول الأعمال ، المعنون "انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق" .

وفي يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ، بعد الظهر ، تبدأ الجمعية نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال ، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . وفي يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، بعد الظهر ، تتناول الجمعية البند ٢٣ من جدول الأعمال ، المعنون "مسألة جزيرة مايت القمرية" ؛ والبند ١٥ (أ) من جدول الأعمال ، المعنون "انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن" .

وفي يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، صباحاً ، تتناول الجمعية البند ١٤٠ من جدول الأعمال ، المعنون "تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" ؛ والبند ١٥ (ب) من جدول الأعمال ، المعنون "انتخاب ثمانية عشر عضواً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

وفي يوم الخميس ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ، صباحاً ، تتناول الجمعية البند ٢١ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" ؛ والبند ٢٤ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ؛ والبند ٢٥ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي" ؛ والبند ٢٧ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" ؛ والبند ٢٩ من جدول الأعمال ، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" .

وأود أن أذكر الاعضاء بأنه بينما حددت الجمعية يوم الاثنين ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ لاختتام الدورة السابعة والاربعين ، فإنها حددت أيضا يوم الجمعة ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ لرفع جلسات الجمعية حتى العام القادم .

وأرجو أن نتقيد بقدر المستطاع بهذا الجدول الزمني لكي يتسنى للجمعية أن تخطم بمسؤولياتها بطريقة منظمة . ولهذا أناشد الممثلين الذين يقدمون مشاريع القرارات أن يفعلوا ذلك في وقت مبكر بما فيه الكفاية قبل موعد النظر في البنود لكي يتاح للاعضاء الوقت الكافي لدراستها .

وأود أن أذكر الاعضاء أيضا بأن الجمعية العامة أحاطت علما في جلستها العامة الثالثة بأنه ، رهنا بنوعية المقترحات التي تنطوي على تغيير في برنامج العمل وعلى نفقات إضافية ، ومدى تعقيدها ، فإن إعداد الأمين العام لبيان بالاثار المالية المترتبة في الميزانية البرنامجية قد يستغرق بضعة أيام . وبالإضافة إلى ذلك ، تحتاج اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى وقت كاف لاستعراض الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع قرار ما ، قبل أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأنه .

وبالإضافة إلى ذلك أحاطت الجمعية علما بأن من المرغوب فيه أن تقدم الدول الاعضاء الاقتراحات التي تنطوي على بيانات تترتب عليها آثار مالية في الميزانية البرنامجية في وقت مبكر بما فيه الكفاية لتفادي إلغاء الجلسات وتأجيل النظر في البنود .

وسيرد الجدول الزمني المؤقت هذا في المحضر الحرفي لهذه الجلسة ، فضلا عن الموجز الذي يرد في اليومية . وسأبقي الجمعية على علم بأية إضافات أو تغييرات . إن قوائم المتكلمين لكل هذه البنود مفتوحة الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠